جامعة طنطا

كلية التجارة

قسم المالية والاقتصاد

بحث في الاقتصاد بعنوان:

تأثير سياسة الدعم الحكومي على معدل النمو الاقتصادي في مصر خلال(1975-2020)

The Effect of Government Subsidy Policy on Economic Growth in Egypt (1975 – 2020)

مقدم من

صفية بسيوني محمد أبو خشبة

المدرس المساعد بقسم الاقتصاد

كلية التجارة جامعة دمنهور

SafiaBasuony@com.dmu.edu.eg

الأستاذ الدكتور/

إيمان محمد محمد سليم

أستاذ الاقتصاد

كلية التجارة – جامعة طنطا

eman.saleem@commerce.tanta.edu.eg

الأستاذ الدكتور/

إيمان محمد إبراهيم على

أستاذ الاقتصاد

كلية التجارة – جامعة طنطا

emanebrahim2003@yahoo.com

تأثير سياسة الدعم الحكومي على معدل النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (1975-2020)

الملخص:

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في اختبار العلاقة بين سياسة الدعم الحكومي ومعدل النمو الاقتصادي في مصر – مقاساً بمعدل النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي- خلال الفترة (1975-2020)، انطلاقاً من فرضية أن هناك علاقة سلبية بين سياسة الدعم الحكومي ومعدل النمو الاقتصادي. وقد تم في إطار البحث تحليل أهم الدراسات النظرية والتجريبية التي تناولت موضوع الدعم الحكومي وعلاقته بمعدل النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى تحليل واقع الدعم في مصر. وقد تم اختبار أثر سياسة الدعم الحكومي (كمتغير مستقل) على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد كمؤشر لمعدل النمو الاقتصادي في مصر (كمتغير تابع للدراسة) خلال الفترة (1975-2020) وتحليل التكامل المشترك بين متغيرات النموذج، وذلك باستخدام البرنامج الاقتصادي E views 12. أظهرت نتائج البحث وجود علاقة إيجابية ولكنها غير معنوية بين الدعم الحكومي ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي للفرد كمؤشر لمعدل النمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل. يمكن إرجاع ذلك إلى أن الدعم الحكومي يعتبر طريقة لإعادة توزيع الدخل لصالح الفئات محدودة الدخل في المجتمع، مما يساعد علي تحسين مستوي المعيشة، والتخفيف من حدة الفقر. كما أن وجود الدعم الحكومي يساهم في منع الاحتجاجات والانتفاضات الشعبية، مما يساعد على الاستقرار السياسي وتوفير المناخ المناسب للاستثمارات. بالإضافة إلى اهتمام الحكومة بالبرامج الاجتماعية التعويضية عند قيامها بالتخلص التدريجي من دعم الطاقة مثل برامج تكافل وكرامة التي تهدف في المقام الأول إلي التزام الأسر بتعليم الأطفال والاستثمار في رأس المال البشري. وقد ترجع عدم معنوية سياسة الدعم الحكومي إلى أن أدوات السياسة المالية كثيرة ولا تقتصر على الدعم فقط.

الكلمات المفتاحية: الدعم الحكومي، الدراسات النظرية والتجريبية، النمو الاقتصادي، اختبار التكامل المشترك.

Abstract:

The main objective of the research is to test the relationship between government subsidy policy and the economic growth rate in Egypt - measured by the growth rate in per capita GDP - during the period (1975-2020), based on the hypothesis that there is a negative relationship between government subsidy policy and the economic growth rate. Within the framework of the research, the most important theoretical and experimental studies that dealt with the government subsidy and its relationship to the rate of economic growth, in addition to an analysis of the reality of subsidy in Egypt. The impact of government subsidy policy (as an independent variable) on the growth rate of GDP per capita as an indicator of the economic growth rate in Egypt (as a dependent variable of the study) during the period (1975-2020) was tested and analyzed the co-integration between the model variables, using the economic program E Views 12. The research results showed that there is a positive but insignificant relationship between government subsidy and the growth rate in GDP per capita as an indicator of the economic growth rate in the short and long term. This can be attributed to the fact that government subsidy is considered a way to redistribute income in favor of low-income groups in society, which helps improve the standard of living and alleviate poverty. The presence of government subsidy also contributes to preventing popular protests and uprisings, which helps with political stability and provides the appropriate climate for investments. In addition to the government's interest in compensatory social programs when it gradually phases out energy subsidies, such as the Takaful and karama programs, which aim primarily at families' commitment to educating children and investing in human capital. The lack of significance of the government subsidy policy may be due to the fact that the financial policy tools are many and are not limited to subsidy only.

Keywords: government subsidy, theoretical and experimental studies, economic growth, cointegration test.

1. مقدمة:

يعتبر الدعم قضية ذات أهمية كبيرة لكل دول العالم بصفة عامة؛ والدول النامية بصفة خاصة، حيث تحتاج هذه الدول إلى منظومة دعم قوية تساهم في مكافحة الفقر، وتوفير الحماية الاجتماعية لشعوبها، إذ يعتبر الدعم من الدعامات الأساسية التي يعتمد عليها المواطن البسيط من أجل تحسين مستواه المعيشي والتكيف مع ظروف الحياة الصعبة، ولذلك تولي الحكومة المزيد من الاهتمام بسياسات الدعم الحكومي حتى تساعد الفقراء على توفير احتياجاتهم الاساسية من السلع والخدمات، ومن ثم المساهمة في الحد من مشكلة الفقر(محمد ونوير، 2018، ص.241). ويعُرف الدعم بأنه تلك النفقات العامة التي تدفعها الدولة نقداً أو عيناً لتوفير بعض السلع والخدمات مجاناً أو بأثمان منخفضة لأفراد الشعب كافة أو للطبقات الفقيرة دون أن تحصل الدولة في مقابلها على أي شيء مادي من المستفيد بالنفقة (عودة، 2013، ص.6). كما يمكن تعريف الدعم على انه نوع من المنح التي تقدمها الحكومة للشركات لتحقيق غرض محدد مثل: تشجيع الابتكار التكنولوجي، وتعزيز النمو، وزيادة مستويات التوظف (Liu et al, 2019, p.1).

وتتمثل مبررات الحكومة لتقديم الدعم في: (أ) استقرار الأسعار، وذلك من خلال توفير السلع الضرورية بأسعار مناسبة. حماية الصناعات المحلية، حيث يعطي الدعم ميزة تنافسية لهذه الصناعات تمكنها من المنافسة مع الدول الأخرى.(ب) تحقيق الاستقرار السياسي، حيث أن هناك علاقة وطيدة بين اهتمام الدولة بسياسات الدعم الحكومي والاستقرار السياسي، فعندما تقدم الحكومة الدعم سُيخلق الرضا الشعبي. (ج) زيادة المعرفة، وذلك من خلال تدخل الحكومة لدعم نشاط البحث والتطوير وتخفيض تكلفة هذه المشروعات إلى المستوي الذي يشجع الشركات على الاستثمار فيها(Hosni & Ramadan, 2018, p.9; Sarrakh et al, 2020, p.8؛ أمين، 2013، ص.6؛ محمد ونوير، 2018، ص.256).

وعلى الرغم من إيجابيات الدعم، إلا أن الدعم ينجم عنه تكاليف اقتصاديه واجتماعية كبيرة؛ فقد لا يوفر الدعم حماية فعاله للفقراء، فبالنظر إلي دعم الطاقة؛ نجد أن الفئات الفقيرة لا تستفيد منه مقارنه بأصحاب الدخول المرتفعة التي تمتلك سيارات خاصه وتسكن في منازل ضخمة، مما قد يؤدي إلي عدم تحقيق العدالة الاجتماعية(Li et al, 2017, p.51) .علاوة علي ذلك؛ يؤدي الدعم إلي تفاقم العجز في الموازنة العامة للدولة، حيث يلتهم دعم الطاقة جزءا كبيراً من

الإيرادات، ولا يرتبط الدعم بتحقيق قيمة مضافة أو تحقيق عائد يسهم في سد عجز الموازنة (المحلاوي، 2014، ص.989). كما أن الدعم قد يزاحم الدعم الإنفاق العام الذي يمكن أن يوجه إلى بنود الخدمات الاجتماعية الضرورية التي تعزز النمو، ومنها البنية التحتية والصحة والتعليم (المحلاوي، 2014، ص.989، ليبتون، 2013، ص.2). ونتيجة لهذه الآثار السلبية للدعم، اتجهت مصر نحو التخلص التدريجي من دعم الطاقة وإصلاح منظومة الدعم، حيث أن إصلاح منظومة الدعم من شأنه أن يخفض العبء المالي لمصر، ومن ثم تحسن أداء الاقتصاد المصري(الشربيني وحسين. 2012، ص133).

1-1. مشكلة البحث:

تحاول الدراسة الإجابة على السؤال التالي:

إلى أي مدي تؤثر سياسة الدعم الحكومي على معدل النمو الاقتصادي في مصر؟

ويتم الإجابة على هذا السؤال من خلال الإجابة على الأسئلة التالية: ما هي مبررات الحكومة لتقديم الدعم والاهتمام ببرامج الحماية الاجتماعية، وما هي التكاليف الاقتصادية والاجتماعية المصاحبة للدعم، وما هي أهم الإجراءات التي اتخذتها الحكومة المصرية للتخفيف من حدة الآثار السلبية لإزالة الدعم، وما هي العلاقة بين الدعم الحكومي والناتج المحلي الإجمالي؟

1-2. هدف البحث:

في إطار مشكلة البحث؛ يتمثل الهدف الرئيسي في اختبار العلاقة بين سياسة الدعم الحكومي ومعدل النمو الاقتصادي في مصر -مقاساً بمعدل النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي- خلال الفترة(1975-2020)، وتقدير معلمات تلك العلاقة في الأجلين القصير والطويل، بالاعتماد على نموذج(ARDL–Bounds Test) كمدخل للتكامل المشترك.

1-3. فروض البحث:

انطلاقاً من مشكلة البحث، ومراجعة الدراسات السابقة، وتحقيقاً لأهداف البحث؛ يمكن صياغة فرض البحث على النحو التالي:

توجد علاقة سلبية بين سياسة الدعم الحكومي ومعدل النمو الاقتصادي.

1-4. أهمية البحث:

تتضح أهمية البحث –من الناحية النظرية– من أهمية قضية الدعم، فيما يتعلق بالدراسات النظرية والتجريبية للدعم، ومبررات تقديم الدعم، والتكاليف الاقتصادية والاجتماعية المصاحبة للدعم ، وجهود الحكومة للنهوض بمنظومة الدعم وتعويض الأسر المتضررة من إزالة الدعم. أما من الناحية التطبيقية؛ تعتبر هذه الدراسة مهمه لأنها تسعي إلى اختبار العلاقة بين سياسة الدعم الحكومي والنمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (1975–2020).

1-5. منهجية البحث:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي عند تحليل أهم الدراسات النظرية والتجريبية التي تناولت موضوع الدعم الحكومي وعلاقته بالعدالة الاجتماعية ومعدل النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى تحليل واقع الدعم في مصر، ومن ثم يتم اشتقاق فروض الدراسة وفقا للمدخل الاستنباطي وتحليل واستنباط العلاقة بين متغيرات الدراسة. أما المنهج الاستقرائي فيتم تطبيقه عند إجراء الدراسة التطبيقية التي تتناول تأثير العلاقة بين الدعم الحكومي ومعدل النمو الاقتصادي في مصر من خلال الاعتماد على بيانات البنك الدولي والجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء والموازنة العامة للدولة.

1-6. أقسام البحث:

وللإجابة على اسئلة البحث؛ وتحقيقًا لهدفه؛ **ينقسم البحث إلى ستة أقسام**، فيتضمن القسم الأول المقدمة السابق عرضها، ويتم عرض الدراسات النظرية للدعم في القسم الثاني، والدراسات التجريبية التي تناولت العلاقة بين الدعم والنمو الاقتصادي في القسم الثالث، ويتناول القسم الرابع واقع الدعم في مصر، بينما يتناول القسم الخامس اختبار وقياس العلاقة بين الدعم الحكومي والنمو الاقتصادي، وأخيراً يتناول القسم السادس خلاصة وتوصيات الدراسة والأبحاث المستقبلية.

2. الدراسات النظرية للدعم:

يعتبر الدعم الحكومي أهم أدوات السياسة الإنفاقية –والتي بدورها أحد أدوات السياسة المالية– التي تستخدمها الدولة للتدخل في النشاط الاقتصادي لتصحيح فشل السوق، كما أن الدعم الحكومي نوع من أنواع المدفوعات التحويلية الحكومية التي تستخدمها الدولة لتوفير احتياجاتها الأساسية من السلع والخدمات، وتحسين المستوي المعيشي (سلامه، 2016، ص.2، أبوزيد، 2019، ص.153). لذلك سوف يتناول هذا القسم الدعم كأحد أهم الآليات التي تستخدمها الدولة لتصحيح فشل السوق، والدعم كنوع للمدفوعات التحويلية الحكومية للتأثير على معدلات النمو الاقتصادي.

2-1. الدعم الحكومي كأداة لتصحيح فشل السوق:

زاد نمو حجم القطاع العام في الدول الرأسمالية في ظل عدم توفر الشروط التي يقوم عليها اقتصاد السوق، مما أدى إلى زيادة التدخل الحكومي محل جهاز الثمن لتحقيق الكفاءة الاقتصادية[1]. ويمكن للحكومة إصلاح فشل السوق من خلال **تقديم الدعم**(Cunningham, 2011, p.44; Ramadan, 2018, p.18; Jackson & Jabbie, 2020, p.5,7؛ طالبي، 2014، ص.11)، **حيث تعتمد الحكومة على الدعم في:**

(أ) تعزيز التأثيرات الخارجية الإيجابية: يؤدي الدعم الموجهة نحو تخفيض الرسوم الدراسية المرتفعة إلى زيادة عدد الملتحقين بالتعليم وخاصة التعليم الجامعي، ومن ثم تحسين المعرفة وزيادة المهارات اللازمة للمنافسة في السوق المفتوحة، بالإضافة إلي تحسين دخول الخريجين إلى سوق العمل. **(ب) توفير الحد الأدنى من الغذاء واستقرار الأسعار:** يهدف الدعم إلى توفير السلع الضرورية للأفراد ذوي الدخل المنخفض بأسعار أقل من أسعار السوق، ومن ثم الحفاظ على استقرار الأسعار. **(ج) تقليل الاحتكارات وحماية الصناعات المحلية:** إذ يعطي الدعم ميزة تنافسية لهذه الصناعات تمكنها من المنافسة مع الدول الأخرى؛ كما يساعد تقديم الدعم على

[1] تنقسم **الكفاءة الاقتصادية** إلى **كفاءة سعرية**؛ ويقصد بها الكفاءة في تحديد الأسعار وعدم وجود أكثر من سعر للسلعة الواحدة؛ **وكفاءة استهلاكية** ويقصد بها تحقيق أفضل استهلاك ممكن للسلع وعدم الإسراف والمغالاة في استهلاك تلك السلع؛ **وكفاءة تخصيصية** ويقصد بها تحقيق أفضل تخصيص ممكن للموارد الاقتصادية المتاحة وفقاً للأسعار والتكاليف النسبية للموارد المستخدمة في العملية الإنتاجية؛ بالإضافة إلى الكفاءة في توزيع الدخول في المجتمع.

تقليل الاحتكارات، حيث أن دعم السلعة من شأنه أن يقلل تكلفتها وسعرها، وينقل منحنى العرض إلى اليمين ومن ثم تزيد الإنتاجية.

2-2. الدعم الحكومي كنوع من المدفوعات التحويلية الحكومية:

يمكن اعتبار عدد كبير من **البرامج الحكومية** إعانة أو دعم، وتصنف هذه البرامج الحكومية إلى ثلاث مجموعات: (1) برنامج التحويلات المباشرة والمحتملة للأموال؛ وقد تكون التحويلات المباشرة في شكل إعانات الأطفال، منح إعادة التدريب، أما التحويلات المحتملة فقد تكون في شكل توفير ضمانات القروض. (ب) تقديم الحكومة لسلع وخدمات بدون تكلفة أو بتكلفة أقل من سعر السوق مثل إعانات التعليم الجامعي، ودعم وسائل النقل، ودعم الغذاء. (ج) برنامج التحويلات من مجموعة إلى أخرى بسبب بعض السياسات التنظيمية؛ مثل سياسة إعادة توزيع الدخول في المجتمع، وأنظمة الضمان الاجتماعي، ومن ثم؛ يتضح أن الدعم الحكومي نوع من أنواع التحويلات الحكومية. ونظراً لانطباق نتائج مدفوعات الضمان الاجتماعي على البرامج الأخرى؛ التي تتضمن مخططات التحويل بين الأجيال مثل الدعم العام للتعليم؛ والذي يشمل النقل القسري للموارد من كبار السن إلى صغار السن وغيره (World Trade Report, 2006, p.47)، وسيقوم الباحث بتناول **بعض الآليات الرئيسية للتحويلات الحكومية** ذات صلة بالدعم وعلاقة كل منها بالنمو الاقتصادي وهي آلية التحويلات: المدخرات–النمو، آلية التحويلات: الخصوبة–رأس المال البشري–النمو، آلية التحويلات: طول العمر–النمو.

2-2-1. آلية التحويلات: المدخرات – النمو:

تعتبر أنظمة الضمان الاجتماعي وغيرها من التحويلات المفروضة بين الأجيال شكلاً من أشكال الثروة، وتلعب دوراً مهماً في تكوين المدخرات وتراكم رأس المال، والذي يؤثر بدوره على معدل النمو الاقتصادي. يؤدي الضمان الاجتماعي إلى تخفيض معدل الادخار الشخصي إلي النصف، إذ يكون الضمان الاجتماعي هو البديل الكامل لمعدل الادخار الخاص بالنسبة للأفراد ذات الدخل المتوسط والمنخفض، مما يؤدي إلى انخفاض المدخرات. تخفيض برامج الضمان الاجتماعي للمدخرات الشخصية إلي النصف يعني أنها تقلل بشكل كبير من رصيد رأس المال ومستوي الدخل القومي. على المدي الطويل، يؤدي الانخفاض في معدل المدخرات الخاصة إلى

انخفاض رصيد رأس المال الخاص بنسبة 38%[2]؛ والذي يعني ضمناً انخفاض كبير في الناتج القومي الإجمالي. ويعكس المستوى الأدنى للناتج القومي الإجمالي طبيعة الدفع أولاً بأول لنظام الضمان الاجتماعي(PAYG) pay-as-you-go نظرًا لاستخدام مساهمات الضمان الاجتماعي لدفع المزايا المتزامنة، ومن ثم فإن (PAYG) يقلل من المدخرات الإجمالية ومستوي الدخل الحقيقي(Feldstein, 1974, p.922) . في حين أن الاشتراك في معاشات تقاعدية على شكل صناديق ادخار(PRA) تؤدي إلي زيادة المدخرات الإجمالية، وزيادة تراكم رأس المال، ومن ثم زيادة مستوي الدخل القومي(Ehrlich & Kim ,2005, p.29) .

وبالنظر إلى العلاقة بين أنظمة الضمان الاجتماعي والاستثمار في رأس المال البشري؛ نجد أنه إذا كان الهدف من الضمان الاجتماعي هو الاهتمام برفاهية وتعليم الطفل، فإن الضمان الاجتماعي يؤدي إلي زيادة الاستثمار في رأس المال البشري، ومن ثم زيادة معدل النمو الاقتصادي. كما يؤدي الضمان الاجتماعي غير الممول إلى نمو أسرع من الضمان الاجتماعي الممول ذو المتحصلات والمساهمات المستقلة، حيث يؤدي الضمان الاجتماعي غير الممول إلى انخفاض الخصوبة وزيادة الاستثمار في رأس المال البشري، ومن ثم تسريع معدل نمو دخل الفرد (Zhang, 1995, p.199).

2-2-2. آلية التحويلات: طول العمر -الثروة – النمو:

وفقاً لافتراضات نظرية دورة الحياة؛ توجد عدة عوامل تؤدي إلى ارتفاع الثروة على مدار العمر؛ أهمها الارتباط الإيجابي بين طول العمر والدخل، والذي يعني أن متوسط ثروة الفئات العمرية الأكبر سناً هو ثروة الأسر ذات الموارد الحياتية الأعلى، ومن ثم تكون الثروة على مدار العمر متحيزة إلى الأعلى upward-biased (Modigliani, 1988, p.24). في حين أن حقائق الاقتصاد الأمريكي تتعارض مع نظرية دورة الحياة، حيث وجدت دراسة (Darby 1979) زيادة نسبة سنوات التقاعد المتوقعة إلى العمر المتوقع بنسبة 67% خلال الفترة (1890–1930)، مما يشير إلى متوسط فترة تقاعد أطول، وهذه الإطالة يجب أن يصاحبها معدل ادخار أعلى لتمويل التقاعد، إلا أنه لا يوجد دليل على زيادة معدلات الادخار

[2] بما أن نظام الضمان الاجتماعي لا يتم "تمويله" ولكنه يعمل على أساس الدفع أولاً بأول، فإن الانخفاض في الادخار الخاص لا يقابله أي زيادة في الادخار العام، ومن ثم ينخفض تراكم رأس المال بنفس النسبة.

(Modigliani, 1988, p.25; Kotlikoff & Summers, 1981, p.708). وعلي الرغم من ذلك؛ نجد أن إطالة فترة التقاعد مصحوبة بظاهرة أخرى وهي ثورة الضمان الاجتماعي Social Security revolution، حيث يميل الضمان الاجتماعي إلى تقليل الادخار، وتعويض الارتفاع في الادخار الناجم عن طول فترة التقاعد، وذلك بسبب سيطرة تأثير استبدال الأصول asset-substitution بين جميع المستفيدين من الضمان الاجتماعي، والذي يؤدي إلى انخفاض المدخرات لأنه يحل محل الأصول المقتناه، ومن ثم انخفاض التراكم في رأس المال (Feldstein, 1974, p.920).

2-2-3. آلية التحويل: الخصوبة – رأس المال البشري– النمو:

ينشأ الحافز لتشكيل نظام أمان للأسرة من استثمار الآباء في رأس المال البشري[3]، فإذا كانت هذه الاستثمارات منتجة تكون هناك فائدة متبادلة بين الآباء والأطفال، حيث يكون الاستثمار في رأس المال البشري هو محرك النمو. وتعد برامج المدفوعات التحويلية أهم أنظمة الأمان انتشاراً في الدول؛ وخاصة الدول المتقدمة، كما تمثل التحويلات جزءًا كبيرًا من الدخل القومي من جيل العمل إلى الجيل المتقاعد. وتؤثر أنظمة الضمان الاجتماعي على بعض العوامل الديموغرافية مثل؛ معدل الزواج والخصوبة، بالإضافة إلى تأثيرها على بعض المتغيرات الرئيسية مثل؛ المدخرات الخاصة ومعدلات النمو طويل الأجل. ويكون لبرامج الضمان الاجتماعي المختلفة (مثل البرامج الممولة، والبرامج غير الممولة، وأنظمة الدفع أولاً بأول PAYG) تأثيرات مختلفة أيضًا على نسبة الاستثمار في رأس المال البشري لكل طفل إلى دخل الأسرة، وذلك بسبب المفاضلة بين كمية ونوعية الأطفال[4]، كما تكون لها تأثيرات مختلفة على النمو. إن كل من الضمان الاجتماعي PAGY، والضمان الاجتماعي الممول (المساهمات والمتحصلات مستقلة) لهم نفس الآثار على معدلات الادخار، حيث أنهم يؤديان إلى تقليص التحويلات بين الأجيال، وبالتالي لا يكون لهم أثر على إجمالي الثروة. كما يمثلان جزءاً كبيراً من الاتجاهات الهبوطين في تكوين الأسرة والخصوبة في جميع أنحاء العالم، وبالتالي تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي. وفي المقابل يحقق الضمان الاجتماعي غير الممول نمواً اقتصادياً أسرع من البرامج الأخرى من خلال تقليل معدلات الخصوبة وزيادة الاستثمار في رأس المال البشري (Zhang, 1995, p.185; Ehrlich & Kim, 2005, p.11).

---

[3] استثمار الآباء في تعليم أولادهم.

[4] يقصد بها المفاضلة بين عدد الأطفال -بغض النظر عن تعليم الطفل- وبين تربية وتعليم الطفل بشكل أفضل، حيث ان زيادة عدد الأطفال لا تسمح للأسرة بتعليم الطفل والاستثمار في رأس المال البشري خاصة في ظل الدخل المحدود للأسرة.

3. الدراسات التجريبية التي تناولت العلاقة بين الدعم والنمو الاقتصادي:

سوف يتم تقسيم هذه الدراسات إلى دراسات خاصة بمصر، ودراسات خاصة بدول الأخرى على النحو التالي:

3-1. الدراسات الخاصة بمصر:

قام Adams. (2000) بتحليل نظام الاستهداف الذاتي للغذاء في مصر، وتقييم التحول نحو نظام الاستهداف الإداري[5]، ودراسة ثلاثة خيارات لإصلاح نظام الغذاء في مصر وهي؛ إلغاء الدعم الحالي لزيت الطعام، إلغاء الدعم الحالي للسكر، مضاعفة سعر رغيف الخبز البلدي المدعم من 5 قروش إلي 10 قروش. اعتمد التحليل على المسح الأسري المتكامل في مصر عام1997.توصلت الدراسة إلى أن نظام دعم الغذاء المصري موجه ذاتيًا للفقراء خاصة فقراء الحضر لأنه يدعم السلع "الرديئة"، ففي الحضر نجد أن الغذاء المدعم الرئيسي –**الخبز البلدي** – يُستهلك بشكل كبير من قبل الفقراء مقارنة بالأغنياء، وبالتالي يتلقى فقراء الحضر تحويلات دخل من اعانات الغذاء أكثر من الأغنياء. أما بالنسبة للريف؛ فنجد أن الغذاء المدعوم الوحيد الذي يستهلكه الفقراء أكثر هو **دقيق القمح البلدي**. توصلت الدراسة أيضاً إلى أنه على الرغم من أن مضاعفة سعر رغيف الخبز يؤدي إلى انخفاض تكاليف دعم المواد الغذائية بنسبة 47%، إلا انه يؤدي إلى انخفاض بنسبة 61% في قيمة تحويلات الدخل لفقراء الحضر، لذلك يعتبر دعم الخبز البلدي وسيلة جيدة لتحسين حالة الرفاهية لفقراء الحضر.

لقد فحص**Castel. (2012)** العلاقة بين دعم الطاقة والموازنة العامة، تأثير إلغاء الدعم والسياسات التعويضية على الفقراء. توصلت الدراسة إلى أن دعم الطاقة يؤدي إلى الاستخدام غير الفعال لموارد الطاقة وتشويه التكنولوجيا؛ فرض عبء ثقيل على ميزانية الحكومة وتعرض الاستدامة المالية للخطر؛ يُفيد الأغنياء الذين يستهلكون الحصة الأكبر من الطاقة المدعومة. لذلك فإن الاهتمام بإصلاح الدعم يتعلق بالكفاءة والإنصاف والآثار المالية لهذا الإصلاح يشكل في الوقت نفسه تحديًا هائلاً بسبب الاعتبارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومن ثم عند تصميم برنامج إصلاح الدعم يجب: 1) التركيز على منتجات الطاقة التي تفرض أعلى تكلفة

[5] يتم اختيار الأفراد المستفيدين من خلال المؤسسات العامة وفقا لمعايير معينة مثل الدخل الشهري أو المناطق الجغرافية.

اقتصادية وتستهلكها الأسر ذات الدخل المرتفع؛ 2) من المهم أن تجري الحكومة بحثًا للحصول على فكرة أفضل عن السلوك الاستهلاكي للأسر وفقًا لدخلها، مما يساعد علي معرفة أي من منتجات الطاقة هي سلع رديئة، واي منها سلع كمالية أو ضرورية؛ 3) تخصيص مدخرات الدعم، عادة يتم تخصيص هذه المدخرات لغرضين مختلفين؛ استخدام جزء من المدخرات لتعويض الفقراء عن الآثار المباشرة وغير المباشرة لارتفاع أسعار الطاقة، والجزء الأخر لتمويل عجز الميزانية وزيادة الإنفاق على المشروعات ذات الأولوية العالية كالصحة والتعليم.

قام Breisinger et al. (2013) بتحليل دور دعم الغذاء في حماية الفقراء في مصر، وعلاقة الفقر بانعدام الأمن الغذائي، وأخيراً تقديم حلول مقترحة لإصلاح نظام دعم الغذاء في مصر بناءً على تجارب الدول السابقة، وذلك بالاعتماد على مسح الدخل والإنفاق للأسر (HIECS) عام2011/2010. أظهرت الدراسة أن هناك ارتباط بين تزايد الفقر وانعدام الأمن الغذائي، فمع تزايد الفقر؛ تتجه الأسر الفقيرة إلى أرخص الغذاء، والذي يساهم في مزيد من التدهور في الحالة الغذائية. أوضحت الدراسة أيضاً أن دعم الغذاء يعتبر أهم شبكات الأمان الاجتماعي التي تقلل من معدلات الفقر، حيث تمثل المواد الغذائية المدعومة خُمس الإنفاق الغذائي للأسر الفقيرة، ومن ثم فإن إلغاء الدعم الغذائي، إلى جانب شراء الأسر للسلع غير المدعومة المكافئة، يؤدي إلي زيادة تقديرات معدلات الفقر من 25.2% إلى حوالي 34%. كما وجدت الدراسة أن نظام الدعم في مصر يعاني من بعض أوجه القصور –على رأسها تسربات الدعم خلال مراحل الإمداد والتوزيع والتخزين– مما يجعل الدعم أقل كفاءة وقدرة على تحقيق الأهداف المرجوة منه، لذلك يحتاج نظام الدعم إلى الإصلاح حتى يكون أكثر كفاءة، مما يترتب عليه تحقيق وفورات يمكن استثمارها في تدخلات أكثر استهدافًا للأمن الغذائي والتغذية.

وقام مصطفى. (2016) بقياس أثر تغير سياسة الدعم الغذائي على معدل التضخم في مصر خلال الفترة (2001 –2015)، وذلك بالاعتماد على نموذج التكامل المشترك، بالإضافة إلى دراسة علاقة السببية بين الدعم والتضخم. توصلت الدراسة إلى وجود اتجاه عام متزايد لكل من الدعم الحكومي والموازنة العامة للدولة. كما توصلت الدراسة أيضاً إلى وجود علاقة سببية عكسية بين معدل التضخم ونسبة الدعم الغذائي في مصر.

وقيّم عليوة. (2016) تأثير سياسات الدعم الحكومي على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (1990–2014). تم صياغة نموذجي انحدار خطي: **الأول** انحدار خطي بسيط لتوضيح تأثير قيمة الدعم الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي، **والثاني** انحدار خطي متعدد لتوضيح تأثير المتغيرات الاقتصادية ذات الصلة بالدعم الحكومي(الإنفاق الحكومي، الصادرات، الاستثمار المحلي، الاستثمار الأجنبي المباشر، الاستهلاك النهائي، حجم العمالة)على الناتج المحلي الإجمالي. توصلت الدراسة إلى وجود تأثير معنوي موجب لقيمة الدعم الحكومي في اتجاه الناتج المحلي الإجمالي، كما يمثل الدعم الحكومي أحد أهم المحددات الداعمة للاستهلاك النهائي والذي من شأنه أن يمثل حافزاً لزيادة الاستثمار بنوعيه المحلي والاجنبي المباشر ومن ثم توليد فرص العمل وزيادة التوظيف في المجتمع.

واستعرض**Banerjee, et all. (2017)** التطور التاريخي للدعم في مصر، وتحليل التكاليف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لدعم الطاقة، بالإضافة إلي تحليل الإثار المباشرة وغير المباشرة لإصلاحات الدعم، اعتمد التحليل على نموذج التوازن العام المحسوب (CGE). توصلت الدراسة إلى أن دعم الطاقة يشكل عبء مالي كبير على ميزانية الدولة، ويؤدي إلى التلوث البيئي من خلال انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون الضارة الناتجة من الصناعات كثيفة استخدام الطاقة، كما يؤدي أيضاً إلى عدم المساواة في المجتمع. توصلت الدراسة أيضاً إلى أنه من الرغم أن اصلاح دعم الطاقة من شأنه أن يخفف الضغط على ميزانية الدولة، ويساهم في تحسن توزيع الدخل؛ إلا ان له تأثير كبير على رفاهية الأسر الفقيرة ، لذلك يجب على الحكومة التوسع في أنظمة الحماية الاجتماعية للتخفيف من الأثار السلبية للإصلاح على الفقراء؛ وإعادة توجيه وفورات دعم الطاقة للإنفاق على الخدمات الحيوية مثل التعليم والصحة والبنية التحتية.

وقيم المركز المصري لدراسات السياسات العامة. (2019) أثر خفض دعم الطاقة (متمثل في دعم المنتجات البترولية والكهرباء)على قطاعي الصحة والتعليم، وبرامج الحماية الاجتماعية، وأثر ذلك على النمو الاقتصادي في مصر. وتوصلت الدراسة إلى أن انخفاض دعم الطاقة بنسبة 14% في 2019/2018 من إجمالي الدعم أدي إلي: (1) زيادة الدعم الموجه لقطاع التعليم بنسبة 8% أي بمقدار 8.6 مليار جنية؛ (2) زيادة الدعم الموجه لقطاع الصحة بنسبة 14% بما يعادل 7.8مليار جنية؛ (3) زيادة الدعم المخصص للسلع التموينية والدعم النقدي

بنسبة 5% أي بمقدار 4 مليار جنية؛ (4) ارتفاع عدد المستفيدين من برامج الحماية الاجتماعية بنسبة 11%؛ (5) توجيه وفورات الدعم نحو القطاعات الحيوية (الصحة والتعليم) يؤدي إلي تحسين وتعزيز معدل النمو الاقتصادي.

وقام **حجاج. (2020)** بقياس أثر إلغاء دعم الطاقة على المتغيرات الكلية في مصر والمتمثلة في؛ عجز الموازنة، معدل النمو الاقتصادي، معدل التضخم، والاستدامة البيئية خلال الفترة(2003–2018). وتوصلت الدراسة إلى أنه كلما زاد حجم دعم الطاقة كلما زاد عجز الموازنة العامة، مما يتطلب إجراء تخفيضات متوالية في حجم هذا الدعم للحد من العجز. علاوة على وجود علاقة موجبة بين إلغاء دعم الطاقة ومعدل التضخم، مما يؤكد على ظهور موجات تضخمية قصيرة الأجل مصاحبة لعملية إلغاء الدعم، ولكن في الأجل الطويل؛ تنخفض معدلات التضخم بسبب إعادة تخصيص هذه المخصصات إلى نشاطات إنتاجية من شأنها زيادة المعروض السلعي وخفض الأسعار. كما أظهرت الدراسة أن إصلاح منظومة دعم الطاقة في مصر هو ضرورة اقتصادية لما له من أثر إيجابي على معدل الأداء الاقتصادي والاستدامة الاقتصادية والبيئية، ولكن ذلك يتطلب: الإلغاء التدريجي للدعم؛ ضرورة أن تتناسب الزيادات التدريجية في أسعار الطاقة مع قدرات المستهلكين؛ أن يصاحب الإلغاء مجموعة من الإجراءات التعويضية لحماية الفئات الأكثر تضرراً من سياسات الإصلاح؛ زيادة الاستثمارات في المشروعات الحيوية مثل البنية التحتية، والصحة، والتعليم.

يخلص الباحث مما سبق أنه علي الرغم من أن دعم الغذاء في مصر يعد وسيلة لحماية الفقراء من الضغوط التضخمية، وتحسين مستوي رفاهية الأسر الفقيرة، وذلك لأنه يقدم السلع التي لا يقبل عليها إلا الفقراء مثل الخبز والقمح؛ إلا ان التسرب في الدعم وعدم وصول الدعم لمستحقيه يقلل من فعالية سياسة دعم الغذاء. كما أن هناك ارتباط قوي بين الفقر وانعدام الأمن الغذائي، فارتفاع أسعار المواد الغذائية يؤدي إلى مزيد من الفقر. أما بالنظر إلى دعم الطاقة نجد أنه يمثل عبئاً كبيراً على الاقتصاد؛ حيث انه يؤدي إلي زيادة عجز الموازنة العامة، وزيادة التفاوت في توزيع الدخل، وزيادة الانبعاثات البيئية الضارة، ويزاحم الانفاق على الخدمات الأخرى كالصحة والتعليم والبنية التحتية. لذلك اتجهت مصر نحو إصلاح منظومة دعم الطاقة، لما له من أثار إيجابية على معدل النمو الاقتصادي، حيث انه يؤدي إلي تحسين نمط توزيع الدخل،

تخفيف الضغط على الموازنة العامة، تقليل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الضارة، زيادة مشاركة القوي العاملة. فقامت الحكومة المصرية في 2014 بتخفيض دعم الطاقة ورفع أسعار المنتجات البترولية والكهرباء –بالتوازي مع ادخال بعض البرامج التعويضية– للتخفيف من الآثار السلبية للإصلاح مثل زيادة الدعم المقدم نحو الغذاء، وادخال برامج التحويلات النقدية، التوجه نحو الدعم النقدي والدعم النقدي المشروط (مثل برنامج تكافل وكرامة).

ويرى الباحث أنه لكي تنجح منظومة إصلاح الدعم لابد من: 1) الاستخدام الأمثل والكفء لوفورات الدعم، بحيث يتم توجيه جزء منها إلى خفض تكاليف الدعم وإصلاح ميزانية الدولة، والجزء الآخر لتعويض الاسر المتضررة. 2) الإلغاء التدريجي للدعم للتخفيف من المقاومة السياسية. 3) الاعتماد على التكنولوجيا، وبناء قاعدة بيات قوية والتحديث المستمر لها.

الفجوة البحثية: يختلف هذا البحث عن الأبحاث الأخرى في أنه :

– يتناول العلاقة بين سياسة الدعم الحكومي ومعدل النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (1975–2020) وهي فترة لم تتناولها الدراسات السابقة.

– يتناول كافة أنواع الدعم؛ في حين ركزت معظم الدراسات على نوع واحد من أنواع الدعم.

3–2. الدراسات الخاصة بالدول الأخرى:

قام Shindo. (2010) بقياس أثر إعانات التعليم على النمو الاقتصادي الإقليمي، والتفاوتات بين منطقتين بالصين(Jiangsu and Liaoning)؛ وذلك من خلال منهجية محاكاة اقتصاداتهما في نموذج أجيال متداخلة OLG, overlapping generations model، مكون من ستة فترات. وتوصلت الدراسة إلى أن الإعانات الحكومية الأكبر للتعليم تحفز الأفراد على الاستثمار في رأس المال البشري، ومن ثم فإن كلا المنطقتين تحققان نموًا اقتصاديا أعلى. كما توصلت الدراسة إلى ان دعم التعليم ذو أهمية كبيرة على المدى الطويل، لأن أي إصلاح ينتج عنه زيادة في دعم التعليم يسهم في نمو اقتصادي أعلى وتحسين الرفاهية العامة في نفس الوقت.

وفحص Afonso & Silva. (2012) العلاقة بين دعم الإنتاج العام الذي تحصل عليه الشركات في البرتغال والعديد من الجوانب مثل قدرتها على تشجيع البحث والتطوير، وزيادة المبيعات، وتعزيز حصصها في السوق، وكذلك قدرتها على دفع أجور أعلى في البرتغال. وتم بناء نموذج نمو داخلي للتوازن العام general-equilibrium growth. وتوصلت الدراسة

إلى أن التدخل الحكومي الذي يشجع البحث والتطوير في قطاع الصادرات يؤدي إلى تكثيف المعرفة التكنولوجية لصالح الصادرات، مما يؤدي إلي زيادة كل من القدرة التنافسية لصالح قطاع الصادرات، وعلاوة أجور المصدرين، ومعدل النمو الاقتصادي. توصلت الدراسة أيضاً إلى أن الدعم يزيد من علاوة أجور الشركات المصدرة، ويزيد الوزن النسبي للصادرات بالمقارنة مع المبيعات المحلية. في حين أن الدعم الذي تتلقاه الشركات المحلية له تأثير ضئيل على قدرتها على أن تصبح مصدرة، ولكن قد يرجع ذلك إلى الخيارات السيئة للسلطات العامة عند توزيع الدعم.

واتبع **Holton. (2012)** النهج التجريبي لمعرفة تأثير دعم الوقود الأحفوري علي كل من النمو والبيئة والمساواة. وأظهرت النتائج أن الدعم قد يكون له تأثير سلبي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ولكنه ليس تأثيرًا كبيراً. كما أظهرت الدراسة أيضاً أن الدعم له تأثير كبير على زيادة الانبعاثات الضارة بالبيئة، وليس فقط تلك الانبعاثات القادمة من وسائل النقل. بالإضافة إلى أن إعانات دعم استهلاك الوقود الأحفوري لا تعمل على تقليص التفاوت في الدخل، حيث تفشل إعانات الدعم عموماً في إظهار أي أهمية في الحد من التفاوت بين الناس. كما توصلت الدراسة إلى أنه لا يوجد سبب للإبقاء على إعانات دعم الوقود الأحفوري، حيث أن هذه الإعانات ليست مفيدة للاقتصاد، أو البيئة، أو المساواة، ومن ثم يجب التخلص منها مع الأخذ في الاعتبار قيود الاقتصاد السياسي.

وقام **Abrantes. (2015)** بتحليل القيمة الاقتصادية لدعم شبكات الحافلات في ستة مناطق انجليزية، وذلك من خلال قياس المنافع الاقتصادية التي يجنيها المستخدمون، وغير المستخدمين. وتوصلت الدراسة إلى أن دعم شبكات الحافلات يحقق أكثر من 2.5 مليار جنيه إسترليني من الفوائد الاقتصادية كل عام في المناطق الحضرية الإنجليزية، وهذا يمثل حوالي خمسة أضعاف مستوى التمويل العام الذي يتلقونه. كما يذهب نصف الفوائد الاقتصادية المتحققة من دعم شبكات الحافلات إلى لغير المستخدمين وللمجتمع ككل من خلال تقليل الازدحام والحوادث والتلوث، وزيادة الإنتاجية الاقتصادية، وهذا يعني أن دافعي الضرائب قد حصلوا على قيمة أموالهم قبل أن تؤخذ الفوائد التي تعود على مستخدمي الحافلات في الاعتبار. وتوصلت الدراسة أيضاً إلى أن دعم الحافلات أداة فعالة للعدالة الاجتماعية. وأخيراً أوضحت الدراسة أن

دعم شبكات الحافلات يؤثر بالإيجاب على معدل النمو الاقتصادي؛ من خلال زيادة الإيرادات الحكومية، وتقليل معدلات التلوث البيئي، وتحقيق العدالة الاجتماعية.

وفحص(2017) .Mundaca العلاقة بين دعم الطاقة والنمو الاقتصادي بالتركيز على دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتوضيح أثر إلغاء دعم الطاقة على النمو الاقتصادي في الدول التي تنفذ إصلاحات دائمة لأسعار الطاقة، وتحديد القنوات الاقتصادية [6] التي يمكن أن تؤثر على النمو في المستقبل. أظهرت الدراسة أن فرض الضرائب على الوقود، أو تخفيض دعم الوقود، يؤدي إلى ارتفاع معدلات نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول التي تدعم الوقود بشكل كبير – مثل معظم دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا– ومن ثم تحقق هذه الدول العديد من المكاسب الاقتصادية ، كما انها تحقق معدلات نمو عالية. من ناحية أخرى؛ فإن الدول التي لديها ضرائب عالية نسبيا على الوقود؛ مثل معظم بلدان منطقة أوروبا وآسيا الوسطى ودول منظمة التعاون والتنمية لديها قليل من المكاسب من زيادة أسعار الوقود الإضافية. تبين من الدراسة أيضاً أن الوفورات المتحققة من التخفيضات المؤقتة في دعم الطاقة في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ لا تعزز زيادة نفقات الصحة والتعليم والبنية التحتية لفترات طويلة في المستقبل، لذا لابد من مزيد من التخفيضات طويلة الأجل في دعم الوقود، مما يترتب عليه نمواً اقتصاديا، ومعدل توظيف أعلى في الفترات اللاحقة.

وقام لعيسوف والزين. (2020) بدراسة أثر سياسة دعم الطاقة على النمو الاقتصادي خلال الفترة(2010–2018)، باستخدام Panel data لتسع دول نامية. توصلت الدراسة إلى وجود أثر سلبي معنوي لدعم الطاقة على النمو الاقتصادي، حيث أن زيادة دعم الطاقة بنسبة 1% يؤدي الى تخفيض النمو بنسبة 0.48%، وذلك من خلال القنوات التي يؤثر بها دعم الطاقة سلبا على النمو الاقتصادي؛ مثل مساهمة الدعم في تقليص حجم الاستثمار في قطاع الطاقة، وتقويض القدرات التنافسية لدى القطاع الخاص، ومزاحمة النفقات الاجتماعية كالتعليم والصحة، وزيادة الحافز نحو التهريب.

وقام عبدالرحمن. (2021) بتقدير أثر الدعم الحكومي(كنوع من أنواع التحويلات الاجتماعية) على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(1990–2019). استخدمت الدراسة

[6] القنوات الإقتصادية مثل إعادة توجيه مدخرات الدعم إلي زيادة الإنفاق على الصحة، والتعليم، والبنية التحتية.

نموذج ARDL لتحليل العلاقة طويلة الأجل بين الدعم الحكومي والنمو الاقتصادي. توصلت الدراسة إلى أن الدعم الحكومي يؤثر ايجابيا على النمو الاقتصادي، وان الحكومة قد وجهت اهتمام كبير للقطاعات الاجتماعية، حيث تعطي أولوية لدعم السكان والصحة مقارنة بباقي القطاعات الأخرى. وعلى الرغم من التراجع الملحوظ في قيمة التحويلات الاجتماعية إلا أن هذا لم يمنع الحكومة من الحفاظ على نفس سياسة الدعم المطبقة.

وقام Ginn & Pourroy. (2022) بدراسة تأثير التدخل المالي للدولة من خلال الدعم علي استقرار الأسعار والرفاهية في الهند؛ وذلك إلي جانب دور السياسة النقدية. قامت الدراسة بتطوير وتقدير نموذج DSGE, Bayesian؛ وهو برنامج يشتمل على سياسة نقدية ومالية مصممة خصيصًا للهند. وتوصلت الدراسة إلى أن تدخل الدولة من خلال دعم الغذاء يساهم في استقرار الأسعار، وهو ما يقلل بدوره من استجابة السياسة النقدية لتقلبات التضخم الغذائي. ففي حالة غياب إعانات الغذاء، وقيام البنك المركزي الهندي برفع سعر الفائدة بعد صدمة أسعار الغذاء العالمية، ستكون الصدمة في أسعار المواد الغذائية أكبر بنسبة 24٪، وبالتالي يمكن النظر إلى السياسة النقدية والمالية على أنها تحقق هدفًا سياسيًا مشتركًا يتمثل في تثبيت الأسعار، كما يمكن اعتبار التفاعل بين السياستين بديلاً استراتيجيًا. توصلت الدراسة أيضاً إلى أن الرفاهية الإجمالية تزداد كلما زادت درجة التدخل في الطلب على الغذاء.

4. واقع الدعم في مصر:

لقد بذلت الحكومة المصرية جهوداً كبيرة لحماية الفقراء، وتخفيف العبء عن محدودي الدخل، من خلال دعم السلع والخدمات الأساسية وتوفيرها بأسعار مناسبة، وذلك من أجل رفع مستوي المعيشة وتحسين نوعية الحياة، وتحقيق التكافل الاجتماعي والاستقرار السياسي. فوفقاً لسياسة الدعم الحالية؛ تخصص الحكومة نسبة كبيرة من الموارد العامة للإنفاق على الدعم بصورة ظاهرة وصريحة، كما تتنازل عن قدر كبير من الإيرادات العامة، لتوفر دعماً ضمنياً لأسعار العديد من المنتجات والخدمات(حلمي، 2005، ص.3). وعلي الرغم من جهود الحكومة المصرية؛ إلا أن قدراً كبيراً من هذا الدعم لا يصل إلى مستحقيه، مما يؤدي إلى عدم تحقيق العدالة الاجتماعية. علاوة على أن زيادة دعم الطاقة يؤدي إلى سوء تخصيص الموارد

الاقتصادية[7]، كما يؤدي الدعم إلى انخفاض الكفاءة الاقتصادية، وتفاقم عجز الموازنة العامة وتدهور ميزان المدفوعات، ومن ثم يؤثر على معدل النمو الاقتصادي(عبد الحليم، 2017، ص.527؛ Breisinger et al, 2019, P.661). لذلك عملت الحكومة المصرية منذ عام 2014[8] على إعادة النظر في ملف الدعم بصفة عامة، ودعم الطاقة بصفة خاصة من خلال وضع خطة تنفيذية لترشيد الدعم خلال خمس سنوات، ثم عُدّلت الخطة لتكون ثمان سنوات، وذلك من خلال الانسحاب التدريجي من الدعم السلعي –وخاصة دعم الطاقة– والتحول إلى الدعم النقدي وشبه النقدي؛ الذي يستهدف الفئات الأَوْلى بالرعاية والمناطق الأقل تنمية(المركز المصري لدراسات السياسات العامة، 2019، ص.5).

4-1. <u>الدعم الحكومي وعلاقته ببرامج الإصلاح الاقتصادي في مصر</u>:

- في عام1976؛ بناءً على اتفاقية الدولة المصرية مع صندوق النقد الدولي لتخفيض الدعم؛ كجزء من حزمة الإصلاحات الاقتصادية التي تلت فترة حرب أكتوبر وما مرت به البلاد من أزمات اقتصادية؛ قامت الحكومة المصرية برفع أسعار العديد من السلع(مثل العيش الفينو، والدقيق، والسكر، والأرز، والشاي) لخفض الدعم من أجل تعويض عجز الموازنة العامة للدولة. وبالفعل تم تخفيض دعم المواد الغذائية من 424 مليون عام1975 إلى 281 مليون عام 1976، ولكن صاحب هذا الإجراء أعمال الشغب(انتفاضة الجياع) التي اندلعت عام 1977 في الشوارع المصرية عقب قرار السادات بخفض الدعم الغذائي. ولذلك تراجعت الحكومة عن قرار رفع أسعار بعض المنتجات وتقليص حجم الدعم، ونتيجة لذلك ارتفع دعم المواد الغذائية من 281 مليون عام1976 إلى 343 مليون عام1977، ثم إلى 452 مليون عام1978، ثم إلى 997مليون عام1979(Egypt Network for Integrated Development, 2012; Banerjee et al, 2017, P157؛ عليوه، 2016، ص. 20؛ المركز المصري لدراسات السياسات العامة، 2019، ص.6).

7 حيث أنه يشجع الإنتاج في الصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة ورأس المال على حساب الصناعات كثيفة العمل، ومن ثم يقلل التوظيف، ويساهم في زيادة معدلات البطالة.

8 حيث كان الإلغاء التدريجي للدعم من أهم متطلبات برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي بدأ في 2014.

- بسبب الديون الخارجية وتفاقم عجز الموازنة العامة، ودخول الدولة في مفاوضات مع صندوق النقد الدولي لإعادة جدولة الديون؛ تبنت الحكومة المصرية العديد من برامج إصلاح الدعم؛ خاصة دعم السلع الغذائية ولكن بصورة تدريجية وهى: برنامج إصلاح نظام دعم السلع الغذائي عام1982، وبرنامج التكيف الهيكلي مع صندوق النقد الدولي عام1987، وبرنامج الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي عام1991؛ والذي نص علي "ضرورة تخفيض الدعم بسبب تأثيره السلبي المباشر علي ميزانية الدولة"(أبوزيد، 2019، ص.163؛ محمد، 2012، ص.29؛ قابيل، 2017، ص.55). لذلك قامت الحكومة المصرية خلال تلك الفترة بإتباع الإجراءات التالية من أجل إصلاح نظام الدعم(Rohac, 2013, p.10؛ الحارونى، 2012، ص.673؛ بيت الحكمة، 2012، ص.4؛ قابيل، 2017، ص.55؛ محمد، 2018، ص.246؛ المركز المصري لدراسات السياسات العامة،2019، ص.11):

1- التخفيض التدريجي لعدد السلع الغذائية المدعمة، فقد كان نظام الدعم يغطي نحو 20 صنفاً عام1980، ولكن في الفترة ما بين1990-1992؛ تم رفع الدعم عن عدة سلع(هي السمك، والدجاج، واللحوم المجمدة، والشاي، والأرز). وفي عام1997/1996؛ كان هناك أربعة أصناف فقط مدعمة(هي العيش البلدي، والدقيق، والسكر، وزيت الطعام).

2- قامت الحكومة بتخفيض عدد الأشخاص الذين يملكون بطاقات التموين والمستحقين للدعم الغذائي بداية من عام1981. وفي عام1989؛ توقفت الحكومة أيضاً عن تسجيل المواليد الجدد في نظام الدعم، وبالتالي تم تخفيض عدد المستفيدين من 99% في بداية الثمانينات إلى 70% عام1998.

3- قامت وزارة التموين بتخفيض عدد المستفيدين من نظام الدعم من خلال تقسيم بطاقات التموين إلى نوعين: بطاقات التموين الخضراء؛ والتي تستهدف محدودي الدخل ومن يحصلون على دعم كامل، وبطاقات التموين الحمراء؛ وهي تستهدف من يحصلون على دعم جزئي، وهم أصحاب الأعمال الخاصة، ومن يملكون أكثر من 10 أفدنة.

4- في عام1992؛ رفعت الحكومة الدعم عن الخبز ذو الجودة المرتفعة، ثم أتبعت ذلك برفع الدعم عن الخبز الشامي، كما تم إنقاص وزن الرغيف من150-130جرام، وكذلك تصنيف

درجات جودة مختلفة للخبز، وبالتالي إتاحة الفرصة للسوق لإنتاج وبيع خبز ذي جودة أعلي وبسعر أغلي للأغنياء، بينما ظل الخبز الأقل جودة مدعم.

- تضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي التي وقعته مصر مع صندوق النقد الدولي في مايو 1991 أيضاً؛ بنداً خاصاً بتحرير أسعار الطاقة، بحيث يتم رفع أسعار منتجات الطاقة لتعكس التكلفة الإجمالية الحقيقية للإنتاج؛ والتي تتماشي مع الأسعار العالمية، مما ينعكس في صورة انخفاض الطلب الكلي المحلي على الطاقة. وقد تم بالفعل رفع سعر البنزين بنسبة 27.3% في مايو 1991 مقارنة بأسعار أبريل1991، كما تم رفع سعر التيار الكهربائي في سبتمبر1991 بنسبة 39%، ورفع أسعار الغاز الطبيعي والبوتاجاز بنسبة 85% (الشربيني وحسين، 2012، ص.127).
- في عام2004؛ قامت الحكومة المصرية بإطلاق برنامج لإصلاح دعم قطاع الطاقة، والذي يتضمن بعض الزيادات في أسعار البنزين والسولار. وبعد ذلك قامت الحكومة بزيادة أسعار الكهرباء بحوالي 5% سنوياً خلال الفترة2005-2008. وفي عام 2008؛ تم زيادة أسعار الغاز الطبيعي للكهرباء والصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة، وقد تم تصميم هذا البرنامج بهدف إلغاء الدعم بشكل كامل عام2014، ولكن حدث توقف للبرنامج عام2009 نتيجة الأزمة الاقتصادية العالمية(الملاحي، 2017، ص.84).
- في عام2014؛ بدأت الحكومة المصرية برنامج إصلاح اقتصادي شامل بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتعزيز النمو الشامل، ويتضمن البرنامج إصلاح دعم الطاقة، والوصول بأسعار الطاقة إلى نسبة100% من التكلفة؛ عن طريق الزيادة التدريجية في الأسعار المسجلة. وقد حدثت أكبر زيادة ملحوظة في الأسعار خلال الفترة 2014-2017، مع إعداد برامج تعويضية لتخفيف الآثار السلبية المتوقعة على الأسر الأكثر تضرراً(Breisinger et al, 2019,p.662).بدأت مصر بالفعل بتخفيض دعم المواد البترولية، فبعد أن بلغ 126.180 مليار عام2013/ 2014 انخفض إلى 73.915 مليار عام2015/2014، ثم إلى 51.045 مليار عام2015 /2016، وساعدها في ذلك انخفاض أسعار النفط في السوق العالمية. وانعكس ذلك الانخفاض على إجمالي الدعم، والذي انخفض من 187.66 مليار عام 2013/ 2014 إلى 150.20 مليار، 138.742

مليار على التوالي للأعوام2015/2014، 2016/2015(الموازنة العامة للدولة، سنوات مختلفة).

4-2. دعم الغذاء(دعم السلع التموينية):

يُعبر دعم السلع التموينية عن دعم الغذاء، وهو أحد المكونات الرئيسية لبرنامج الدعم الحكومي المباشر، كما يُعد أحد أهم التحويلات الضمنية للدخل التي تستخدمها الحكومات للتخفيف من حدة الآثار السلبية المترتبة على تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي في مصر، أو الناتجة عن الأزمات الاقتصادية العالمية؛ والتي من أهم نواتجها ارتفاع مستويات الأسعار المحلية(Alderman, 1988؛ محمد، 2012، ص.31). ويتكون نظام دعم الغذاء Food Subsidy System (FSS) في مصر من برنامجين هما: الخبز البلدي، والسلع التموينية الأخرى؛ التي يتم الحصول عليها من خلال البطاقات التموينية. ويعد الخبز البلدي –المتاح للشراء من قبل جميع المصريين– أهم خبز يتم استهلاكه في مصر، ويمثل أكثر من 70% من تكلفة دعم الغذاء المصري، كما يعتبر دعم رغيف الخبز أكثر أشكال الدعم في مصر مساهمة في التخفيف من حدة الفقر(Egypt Network for Integrated Development, 2012).

4-2-1. تكلفة دعم الغذاء:

علي الرغم من أن تدخل الحكومة في توزيع الغذاء يساهم بنسبة كبيرة في تحسن القوة الشرائية للفقراء في جميع الدول، كما يساهم في ارتفاع نصيب الفرد من السعرات الحرارية؛ خاصة الدقيق والخبز[9](Alderman, 1988)، إلا أن منظومة دعم الغذاء تتسم بعدم تحقيق العدالة الاجتماعية، وانخفاض الكفاءة الاقتصادية، وهو ما سنتناوله فيما يلي:

أولاً: عدم تحقيق العدالة الاجتماعية:

يشير الواقع التطبيقي أن منظومة الدعم في مصر لا تحقق مبدأ العدالة الاجتماعية حيث تعاني منظومة الدعم من: (أ) قصور آليات نظام البطاقات التموينية، حيث يستهلك الأغنياء والفقراء السلع المدعمة من الخبز البلدي والسكر والزيت؛ بمتوسط 77% من الأغنياء و66%من الفقراء (محارب، 2017، ص.30). (ب) هناك حوالي 71% من الطبقة الغنية لديها بطاقة تموين مدعومة بالكامل، في حين أن 14% من الطبقات الفقيرة لديهم بطاقة تموين مدعمة جزئياً

[9] الدقيق والخبز هما المصدران الرئيسيان لكل من السعرات الحرارية والبروتين لجميع فئات الدخل.

أو ليس لديهم بطاقة؛ إما بسبب الأمية السائدة أو لعدم توفر الأوراق المطلوبة لاستخراج البطاقة، ومن ثم يفتقر نظام الدعم في مصر لعدالة التوزيع، ولا يأخذ الوزن النسبي للسكان في الاعتبار(أبوزيد، 2019، ص.165). (ج) يصل 35% فقط من دعم الخبز والدقيق إلى الطبقات الفقيرة، في حين يتسرب أكثر من 48% لأغني60% من أفراد المجتمع، ويتسرب الباقي على مستويات المؤسسات التسويقية(أبوزيد، 2019، ص.165).

ثانياً: انخفاض الكفاءة الاقتصادية:

يعاني نظام دعم الغذاء في مصر من انخفاض الكفاءة الاستهلاكية؛ ويقصد بها تحقيق أفضل استهلاك ممكن للسلع المدعمة، وعدم الإسراف والمغالاة في استهلاك تلك السلع. وبالنظر إلى منظومة دعم الغذاء المصري؛ نجد أنها تؤدي إلى المغالاة في استهلاك السلع المدعمة؛ نظراً لعدم تحمل المستهلك التكلفة الحقيقية للإنتاج، فدعم الخبز يجعل المستفيد يستخدمه عادة في تغذية الدواجن؛ وذلك لوجود فجوه بين عدد المستفيدين من دعم الخبز والمستفيدين من دعم السلع التموينية(أمين، 2013، ص.13؛ مختار، 2020، ص.16). كما يعاني نظام دعم الغذاء في مصر من انخفاض الكفاءة السعرية؛ والتي يقصد بها الكفاءة في تحديد الأسعار وعدم وجود أكثر من سعر للسلعة الواحدة، حيث تؤدي سياسة الدعم في مصر إلى تربح البعض من ازدواجية الأسعار والأسواق للسلعة الواحدة على حساب الآخرين وظهور السوق السوداء. ومن الأمثلة على ذلك؛ قيام بعض الأسر ببيع جزء من حصتها التموينية في السوق السوداء/ الموازية لتحقيق ربح نتيجة لفروق الأسعار، بالإضافة إلى قيام المخابز ببيع معظم الدقيق المدعوم في السوق والتربح من بيعه بفارق سعر يتجاوز 500% من ثمنه الأساسي(عبد الحليم، 2017، ص.585).

4-2-2. جهود الدولة للنهوض بمنظومة الدعم الغذائي:

نظراً لانخفاض الكفاءة السعرية والاستهلاكية وعدم تحقيق العدالة الاجتماعية لنظام دعم الغذاء؛ قامت الحكومة المصرية بالعديد من الإصلاحات لترشيد استهلاك الدعم، والقضاء على الاختلالات في منظومة الدعم الغذائي، وتمثلت تلك الإصلاحات في:

أولاً: تشديد الرقابة والمتابعة الدورية لمنظومة دعم الغذاء:

قامت الحكومة المصرية بتقليل الفجوة بين عدد المستحقين من دعم الخبز ودعم البطاقات التموينية وعدد المستفيدين منهما، وذلك من خلال تحديث بيانات المستفيدين من الدعم عن طريق تنقية البطاقات للوصول إلى مستحقي الدعم الحقيقيين. وبالفعل تم تخفيض تلك الفجوة من 5.8 مليون مواطن عام2018/2017 إلى 2.7 مليون مواطن عام2020/2019 (الموازنة العامة، 2021/2020). بالإضافة إلى المحافظة على استقرار منظومة الدعم من خلال جهود الأجهزة الرقابية، فقد تم تحرير 39464 محضر للأسواق بمخالفات متنوعة عام2019. كما نجحت الأجهزة الرقابية في يونيو2020 في ضبط أكثر من 385 قضية في مجال احتكار وحجب السلع والتلاعب بالأسعار(مختار، 2020).

ثانياً: الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات:

قامت الحكومة بالاعتماد على تكنولوجيا المعلومات بهدف إعداد قاعدة بيانات متكاملة لا تضم سوى المستحقين للدعم، وذلك من خلال تشديد الرقابة والمتابعة الدورية للتأكد من عدم إدراج شخص غير مستحق في قاعدة بيانات المستحقين للدعم، والتأكد من عدم التلاعب بكميات السلع المدعمة أو أسعارها(مختار، 2020). ففي يناير 2013؛ بدأت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في تجريب استخدام البطاقات الذكية لتوزيع الخبز في بورسعيد[10]، وتركيب أجهزة قراءة نقاط البيع في كل مخبز. وقد كان هدف البرنامج التجريبي هو تحسين سلسلة التوريد ومراقبة الاستهلاك الفعلي لكل أسرة، حتى تتمكن الحكومة من تحديد حجم الاستفادة.

يختلف النظام الجديد عن النظام القديم في أربعة نقاط رئيسية-Abdalla & Al) :Shawarby, 2017, p.127)

(أ) يوفر النظام الجديد للمستهلك مجموعة متنوعة من السلع الغذائية، حيث بدأت قائمة السلع المتاحة بموجب بطاقات التموين بـ20 سلعة، وتوسعت تدريجياً لحوالي100 سلعة؛ تغطي المنتجات الغذائية والمنتجات غير الغذائية. ويمكن للمستفيد من بطاقات التموين شراء أي كمية

[10] تم اختيار محافظة بورسعيد بسبب قلة عدد سكانها، وحدودها المعروفة جيدًا، واعتمادها المنخفض على الخبز مقارنة بالمحافظات الأخرى (مما يعني انتقادات أقل في حالة الفشل)، ووجود أقل عدد من المخابز للفرد على مستوى البلاد. أي أنه إذا تم معالجة مشكلة الانتظار في بورسعيد، فيمكن تكرار النظام في جميع أنحاء البلاد.

من أي سلعة، وأصبحت جودة السلع تساوي الجودة المتاحة في السوق الخاص لأن الحكومة لم تعد تدعم أي سلعة ما.

(ب) يشجع النظام على إتباع نظام غذائي أكثر تنوعًا؛ مما قد يكون له تأثيرات غذائية إيجابية، حيث يقلل النظام الجديد من الحوافز الاقتصادية الكبيرة لاستهلاك الأطعمة الغنية بالسعرات الحرارية(كالخبز، وزيت الطهي، والسكر، والأرز). وتم دعم هذا التغيير من خلال دمج أنظمة دعم الخبز ودعم البطاقات التموينية BB & RC، واستخدام الحوافز القائمة على النقاط للتخلي عن الخبز البلديBB، حيث تُظهر بيانات الهيئة العامة للسلع التموينية GASC لعام2016 زيادة بنسبة 30% في التنوع الغذائي بموجب نموذج النقاط الجديد.

(ج) أدى النظام الجديد إلى زيادة المنافسة في السوق، وتحفيز الأنشطة التجارية من خلال السماح لمحلات البقالة بالتجزئة –التي كانت تبيع السلع الثلاثة المدعومة فقط[11]– ببيع السلع التي تريدها إلى جانب سلع البطاقة التموينيةRC، ومن ثم أصبحت محلات البقالة أكثر كفاءة من خلال وفورات الحجم.

(د) يحتوي النظام على سلسلة توريد تمنح وزارة التموينMOSIT والوكالات التابعة لها مزيدًا من القوة التفاوضية في سوق السلع الأساسية، حيث يُصرح للشركة القابضة للصناعات الغذائية HCFI, Holding Company for Food Industries؛ بإدارة المناقصات للحصول على الكميات اللازمة من سلع بطاقات التموين المختلفة. وبصفتها أكبر مشتري في السوق تستطيع الشركة القابضة HCFI التفاوض مع الموردين، مما يؤدي إلى إمكانية مقارنة أسعار الجملة بما يمكن أن يحصل عليه كبار تجار التجزئة، ويتيح ذلك للشركة القابضةHCFI منح خصم كبير لبائعي البقالة المرخص لهم بتلقي سلع بطاقات التموين RC(تصل إلى15%)، مما يساعد على جعل أعمالهم مربحة.

4-3. دعم الطاقة:

يعتبر دعم الطاقة أحد أدوات السياسة المالية الأكثر انتشاراً في العديد من الدول؛ وخاصة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ والذي يهدف إلي: حماية الفقراء من ارتفاع أسعار الطاقة وتقلبها، وتخفيض معدلات التضخم، وتشجيع وحماية الصناعات المحلية وزيادة قدرتها

[11] السلع الأساسية هى الزيت، الأرز، السكر.

التنافسية في الأسواق العالمية، وتحفيز التنمية في المناطق النائية والريفية (Banerjee, 2017, p157). وينقسم دعم الطاقة في مصر إلي: دعم المنتجات البترولية، ودعم الكهرباء ؛ ويتمثل **دعم المواد البترولية** في قيمة ما تتحمله الدولة نتيجة لبيع المواد البترولية بأسعار تقل عن تكلفة توفيرها في السوق المحلية؛ عن طريق الإنتاج أو الاستيراد من الخارج(محمد، 2012، ص.32). توجد أشكال متعددة من الدعم المتبادل بين دعم الكهرباء ودعم المنتجات البترولية، حيث يستخدم قطاع الكهرباء بعض المنتجات البترولية المدعومة(كالغاز الطبيعي، والمازوت، والديزل) في توليد الكهرباء، ويعني ذلك أن دعم المنتجات البترولية سوف يؤثر بالضرورة على أسعار الكهرباء(الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، 2014، ص. 7). وبدأ دعم الكهرباء في الظهور بصورة صريحة في الموازنة العامة للدولة عام2008/2007 بمبلغ 3.5 مليار جنيه(سلامه، 2016، ص.97).

4-3-1. تكلفة دعم الطاقة:

علي الرغم من أن الهدف الأساسي من التزام الحكومة المصرية بدعم قطاع الطاقة هو حماية الفقراء، وحماية الصناعات المحلية، وتحقيق الكفاءة الاقتصادية، إلا أن منظومة دعم الطاقة تعاني من:

أولاً: عدم تحقيق العدالة الاجتماعية:

يفتقر نظام دعم الطاقة في مصر إلى مبدأ العدالة الاجتماعية حيث:

(1) أن محدودي الدخل هم أقل الفئات المستفيدة من دعم الطاقة؛ حيث يتمتع أغنى 40% من السكان بأكثر من 60% من منافع دعم الطاقة، بينما يحصل أفقر 40% من السكان على 25% فقط من منافع دعم الطاقة(سالمان وآخرون، 2014، ص.220).

(2) تعد المنتجات التي تستهلكها الأسر الأكثر ثراءً –مثل السولار، والبنزين العادي– هي الأكثر دعماً، يليها غاز البترول المسال، والكهرباء، بينما يحظى الغاز الطبيعي بأقل نسبة دعم، ومن ثم يؤثر خفض دعم غاز البترول المسال على الفئة الأشد فقراً، في حين أن خفض دعم البنزين يؤثر على أغنى فئة. وتشير تقديرات عام 2014/2013 إلى أن أغنى فئة تحصل على 36٪ من إجمالي دعم الطاقة، في حين تحصل أفقر فئة على 12٪ من إجمالي دعم الطاقة، أي أن أغنى فئة تحصل على ثلاثة أضعاف ما تحصل عليه الفئة الأكثر فقراً من الدعم (Banerjee et al, 2017, p.168).

(3) تحصل الشريحة الأولي(صفر–50 كيلو وات) على دعم للكهرباء مليار جنيه، بينما تحصل الشريحة الثانية(51–100 كيلو وات) على 3.3 مليار، ومن ثم نجد أنه كلما ارتفعت الشرائح زاد الدعم(المركز المصري لدراسات السياسات العامة ، 2018، ص.5).

(4) استفادت الصناعات كثيفة استهلاك الطاقة من دعم الطاقة، مما انعكس بشكل كبير على أرباح تلك الصناعات، ولم ينعكس على المواطنين البسطاء وذوي الدخول المحدودة؛ الذين هم في الأساس السبب وراء تحمل دعم الطاقة، حيث يُترجم العجز في الموازنة العامة للدولة بسبب تكاليف الدعم إلى أرباح خيالية للمستثمرين الأجانب(سلامه، 2016، ص.106).

ثانياً: انخفاض الكفاءة الاقتصادية:

يعاني دعم الطاقة من افتقاره إلى الكفاءة التخصيصية؛ والتي يقصد بها تحقيق أفضل تخصيص ممكن للموارد الاقتصادية المتاحة وفقاً للأسعار والتكاليف النسبية للموارد المستخدمة في العملية الإنتاجية(سلامه، 2016، ص.102). وبالنظر إلى دعم الطاقة في مصر؛ نجد أنه يساهم في عدم الاستخدام الرشيد للموارد الاقتصادية نتيجة التشوهات في الأسعار. فكان لدعم الطاقة أثر سلبي على الاستثمار، حيث حفز على الاستثمار في الصناعات كثيفة رأس المال على حساب الصناعات كثيفة العمالة، وهو ما يعبر عن التخصيص غير الكفء لنمط الاستثمارات، الأمر الذي أدي إلى انخفاض الطلب على عنصر العمل نظراً لانخفاض تكلفة رأس المال مقارنة بارتفاع الأجور، وهو ما يؤدي إلى انخفاض قدرة الاقتصاد القومي على استيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل وارتفاع نسبة البطالة، وعدم الاستفادة من الوفرة النسبية لعنصر العمل في مصر(عبد الحليم، 2017، ص581). كما يؤدي نظام دعم الطاقة في مصر إلى عدم تحقيق الكفاءة الإنتاجية، حيث أنه يؤدي إلى تخفيض مصطنع لتكلفة الإنتاج، مما يشجع على استمرار بعض المنتجين غير الأكفاء في السوق؛ على الرغم من عدم قدرتهم علي زيادة الإنتاج، بالإضافة إلى عدم قدرتهم على تغطية تكاليف الإنتاج وتحقيق عجز يُرحل في النهاية إلى الموازنة العامة، والذي يمثل عبئاً على الموازنة العامة للدولة(سلامه، 2016، ص.104).

4-3-2. جهود الدولة للنهوض بمنظومة دعم الطاقة:

أدت العوامل السابقة إلى قيام الحكومة بإعادة النظر في ملف دعم الطاقة؛ فقامت بمجموعة من الإجراءات التي من شأنها النهوض بمنظومة دعم الطاقة وتخفيف العبء على الاقتصاد المصري، ومن أهم هذه الإجراءات:

أولاً: تشجيع الاستثمار في مجال الطاقة المتجددة-الاستثمار الأخضر-وإشراك القطاع الخاص:

زاد إجمالي إنتاج الطاقة المتجددة بنسبة76% خلال الفترة(يوليو2014-يونيو2020)، علاوة على تنفيذ العديد من المشروعات؛ أبرزها مشروع بنبان لتوليد الكهرباء من الطاقة الشمسية، ومشروع محطة قناطر أسيوط الجديدة، ومحطات طاقة شمسية بقُرى سيوة والوادي الجديد والبحر الأحمر (https://gate.ahram.org.eg/News/2332610.aspx).

ثانياً: التخلص التدريجي من دعم الطاقة مع توفير الحماية للفئات المستهدفة:

يتم التخلص التدريجي من دعم الطاقة من خلال التحول التدريجي إلى الدعم النقدي وشبة النقدي الذي يستهدف الفئات الأولي بالرعاية والمناطق الأكثر احتياجاً. ففي حين انخفض دعم المواد البترولية والكهرباء من 139.5 مليار جنيه عام2014 إلى 18.4 مليار عام2022(بنسبة 86.8%)، زاد الدعم النقدي، والمساهمات في صناديق المعاشات -كنسبة من إجمالي الدعم والمنح- من2.1%، 12.7% عام 2014 إلى 5.9%، 42.01% عام2022 على التوالي. زاد الدعم النقدي من 3.7 مليار عام2014 إلى 19 مليار عام2021؛ بنسبة زيادة قدرها 500%، وتقديم مساعدات نقدية غير منتظمة لعدد 1.5 مليون أسرة متضررة من ظروف صعبة؛ بمتوسط شهري 400 جنيهاً، بالإضافة إلى مبادرة سكن كريم عام2018 في الخمس محافظات الأكثر فقراً على مستوي الجمهورية، والبرنامج الرئاسي "حياة كريمة" عام 2019 في 11 محافظة؛ لتحسين جودة حياة المواطنين في الريف المصري والقري الأكثر فقراً (https://www.moss.gov.eg/ar-eg/Pages/research.aspx؛ إنجازات وزارة التضامن الاجتماعي، 2014 -2021). هذا بالإضافة إلي زيادة الدعم الموجهة نحو الغذاء، حيث زاد الإنفاق على الغذاء من 35.5 مليار جنيه عام2014 إلى 90 مليار في موازنة2023 أي بنسبة زيادة قدرها 153%(الموازنة العامة للدولة، سنوات مختلفة).

ثالثاً: التوجه نحو برنامج الدعم النقدي المشروط:

يختص برنامج الدعم النقدي المشروط بتحويل مبالغ نقدية للأسر الفقيرة، بشرط أن تقوم هذه الأسر بالاستثمار في رأس المال البشري من الناحية الصحية والتعليمية، إذ تستحق الأسرة الدعم النقدي مقابل التزامها ببعض الشروط أهمها: ضرورة انتظام الأطفال في الدراسة، والالتزام بالاشتراك في البرامج الصحية الوقائية، ومراجعة الوحدات الصحية بصفة دائمة لضمان سلامة الأسرة (أبوزيد، 2019، ص. 168). ومن أهم هذه البرامج **برنامج تكافل وكرامة**[12](Hosni & Ramadan, 2018, p.10)، بدأ هذا البرنامج عام2015، واستفاد منه عدد 2.5 مليون أسرة تضم 9.3 مليون فرد –بنسبة 86% ببرنامج "تكافل" و14% ببرنامج "كرامة"– بدعم قيمته 6.6 مليار مقابل 3.6 مليون أسرة تضم 15 مليون فرد بدعم 18.5 مليار جنيه عام2020/2019 (https://www.almasryalyoum.com/news/details/2064840).

4-4. عناصر وأنواع الدعم الأخرى:

تقوم الدولة أيضاً بدعم الكثير من السلع والخدمات الأخرى بخلاف الغذاء والطاقة؛ أهمها دعم تنشيط الصادرات، ودعم شركات المياه، ودعم فائدة القروض الميسرة، ودعم المزارعين، ودعم الأدوية/ألبان الأطفال، وغيرها من عناصر الدعم. ولكن هذه العناصر لا تمثل سوي نسبة ضئيلة جداً من إجمالي الدعم مقارنة بدعم الغذاء والطاقة، ويبين الجدول التالي باقي عناصر الدعم خلال الفترة ونسبتها إلى إجمالي الدعم(2011– 2021):

السنة	اجمالي الدعم	دعم الطاقة	النسبة إلى اجمالي الدعم	دعم الغذاء	النسبة إلى اجمالي الدعم	باقي عناصر الدعم	النسبة إلى اجمالي الدعم
2011	111.2	74	%66.5	32.7	%29.4	4.5	%4.1
2012	135.0	100.5	%74.4	30.3	%22.4	4.2	%3.2
2013	170.80	128.5	%75.2	32.5	%19	9.8	%5.8
2014	187.66	139.5	%74.3	35.5	%18.9	12.6	%6.8
2015	150.20	97.5	%64.9	39.4	%26.2	13.3	%8.9
2016	138.72	79.5	%57.3	42.7	%30.8	16.5	%11.9
2017	202.55	142.5	%70.3	47.5	%23.5	12.5	%6.2
2018	243.58	148.5	%60.9	80.5	%33	14.5	%6.1
2019	205.7	100.7	%48.9	87.0	%42.3	18	%8.8
2020	120.5	18.7	%15.5	80.5	%66.8	21.3	%17.7
2021	122.326	18.9	%15.4	83.1	%67.9	20.3	%16.7

المصدر: إعداد الباحث وفقاً لبيانات الموازنة العامة للدولة.

[12] برنامج التكافل هو تحويل نقدي مشروط بحضور الأطفال(الذين تتراوح أعمارهم6–18سنة) 80٪ من العام الدراسي، والفحوصات الطبية للأمهات والأطفال دون سن السادسة. أما برنامج الكرامة فهو تحويل غير مشروط لكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة.

يلاحظ من الجدول السابق:

- يحتل دعم الطاقة الجزء الأكبر من الدعم، ويؤثر ذلك على دعم الغذاء وباقي عناصر الدعم، حيث بلغ دعم الطاقة حوالي 66.5%، و74.4%، و75.2%، و74.3% خلال الأعوام 2011، 2012 ، 2013، 2014 على التوالي. في حين بلغ الإنفاق على دعم الغذاء حوالي 29.4%، و22.4%، و19%، و18.9% خلال نفس الأعوام.
- انعكس الانخفاض في دعم الطاقة عام 2014 من 74.3% إلى 57.3% عام2016 علي زيادة نسبة دعم الغذاء إلى إجمالي الدعم من 18.9% عام2014 إلى 30.8% عام2016، كما زاد الإنفاق على باقي عناصر الدعم من 6.8% عام2014 إلى 11.9% عام2016.
- عندما حدث ارتفاع في دعم الطاقة مرة أخري خلال عام2017 انخفضت نسبة الإنفاق على الغذاء إلى إجمالي الدعم من 30.8% عام2016 إلى 23.5% عام2017، وانخفض الإنفاق على باقي عناصر الدعم من11.9% عام2016 إلى6.2%، و6.1% عامي2017، 2018.
- واستكمالاً لبرنامج الإصلاح الاقتصادي الذي بدأ في عام2014؛ أدي الانخفاض الإنفاق الكبير في دعم الطاقة خلال عامي2020، 2021 إلي زيادة دعم الغذاء من 23.5% عام 2017 إلى 66.8%، و67.9% عامي2020، 2021، كما أدي إلى زيادة الإنفاق على باقي عناصر الدعم من 6.1% عام2018 إلى 17.7% عام2020، ثم إلى 16.7% عام2021.

ومن خلال ما سبق؛ يتضح أن الحكومة المصرية في السابق كانت تخصص جزء كبير من مواردها للإنفاق على الدعم؛ وخاصة دعم الطاقة، وهو ما ساهم في كثير من الأحيان في عجز مالي كبير، وحوّل الموارد بعيداً عن المشروعات الأكثر تشجيعاً للنمو وتحد من الفقر[13]. لذلك اتجهت العديد من الدول النامية وعلى رأسها مصر إلى إصلاح منظومة الدعم والتوجه نحو تخفيض دعم الطاقة، والذي قد يعرقل النمو الاقتصادي في الأجل القصير؛ بسبب ارتفاع تكاليف مدخلات الإنتاج، ولكنه على المدي البعيد يؤدي إلى تحسن معدل النمو الاقتصادي (Breisinger et al, 2019, p.661).

[13] المشروعات الأكثر تشجيعا للنمو مثل البنية التحتية، والتعليم، والصحة.

5-الدراسة التطبيقية.

تتناول هذه الدراسة قياس العلاقة بين سياسة الدعم الحكومي(كمتغير مستقل) ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد كمؤشر لمعدل النمو الاقتصادي في مصر(كمتغير تابع للدراسة) خلال الفترة (1975-2020)، وذلك من خلال اختبار مدي استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج، ثم تحليل التكامل المشترك بين متغيرات النموذج للتأكد من مدي وجود علاقة طويلة الاجل بين المتغيرات واستخدام نموذج تصحيح الخطأ بالاعتماد على برنامج EViews 12.

5-1. متغيرات النموذج ومصادر البيانات:

- **معدل النمو الاقتصادي في مصر Economic Growth rate:**

تم استخدام معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي للفرد GDP per Capita Growth كمؤشر لمعدل النمو الاقتصادي كمتغير تابع للدراسة**(GDPP)**؛ وهو عبارة عن معدل التغير الذي يمر به الناتج المحلي الإجمالي للفرد من سنة لأخري. والناتج المحلي الإجمالي للفرد هو متوسط مجموع القيم السوقية للسلع والخدمات النهائية التي تم انتاجها بواسطة عناصر الانتاج داخل الدولة خلال سنة.

- **الدعم الحكومي Government Subsidy:**

يعرف الدعم بأنه تلك النفقات العامة التي تدفعها الدولة نقداً أو عيناً لتوفير بعض السلع والخدمات مجاناً أو بأثمان منخفضة لمساعدة الأفراد والأسر الفقيرة والأكثر تعرضاً لخطر الفقر، وتقدم الدولة الدعم دون أن تحصل على أي مقابل مادي من المستفيد (عودة، 2013؛ سلامه، 2016). وقد يكون الدعم بهدف مساعدة صناعة أو مجموعة الأعمال التجارية من أجل الحفاظ على انخفاض سعر السلعة أو الخدمة مثل دعم تنشيط الصادرات، دعم فائدة القروض الميسرة (World Trade Report, 2006).

- **إجمالي رأس المال الثابت Gross fixed capital formation :**

يعُرف إجمالي تكوين رأس المال الثابت علي انه يشمل الإنفاق على حيازة السلع الرأسمالية الجديدة، الإضافات والتجديدات والتحسينات التي تجري على السلع الرأسمالية

القائمة، وبناء الطرق والسكك الحديدية والمدارس والمكاتب والمستشفيات والمساكن السكنية الخاصة والمباني التجارية والصناعية (سلام ،2014؛ أبو العز،2022).

- **الإنفاق الحكومي الاستهلاكيgovernment final consumption expenditure:**

يشمل الإنفاق الحكومي الاستهلاكي "الإنفاق الجاري على شراء السلع والخدمات (بما في ذلك الأجور والرواتب)، ويشمل أيضًا معظم النفقات على الدفاع الوطني والأمن، لكنه يستبعد النفقات العسكرية الحكومية التي تشكل جزءًا من تكوين رأس المال الحكومي (Hammam,2010; Elsayed, 2016).

- **الميزان الخارجي External balance on goods and services:**

يعتبر صافي الصادرات أحد مكونات الطلب الكلي، وهو عبارة عن (الصادرات – الواردات) (Hammam, 2010).

تم الحصول على بيانات الدعم الحكومي من خلال البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الحسابات الختامية والموازنات العامة للدولة؛ والحصول على بيانات السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة من خلال الموقع الالكتروني للبنك الدولي(مؤشرات التنمية الدولية للبنك الدولي World Development Indicators, WDI).

- **المتغير العشوائي:**يمثل المتغيرات الأخرى التي تؤثر على المتغير التابع ولم يتم ادراجها داخل النموذج.

ومن ثم تأخذ الدراسة العلاقة الدالية التالية:

$$GDPP_t = F(S_t, K_t, G_t, Ex\ balance_t) \quad (1)$$

وبالتالي تكون معادلة الانحدار للنموذج المقترح على الصورة الآتية:

$$GDPP_t = \beta_0 + \beta_1 S_t + \beta_2 K_t + \beta_3 G_t + \beta_4 Ex\ balance_t + U_t \quad (2)$$

حيث: GDPP معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد؛ **S** الدعم الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي؛ **K** إجمالي رصيد رأس المال الثابت كمؤشر لراس المال المادي؛ **G** الانفاق الحكومي الاستهلاكي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي؛ **Ex balance** الميزان الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي؛ **U** المتغير العشوائي(حد الخطأ)؛ معلمات النموذج $\beta_0, \beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4$.

5-2. نتائج القياس:

5-2-1. الإحصاءات الوصفية لمتغيرات النموذج:

جدول (5-1) الاحصاءات الوصفية لمتغيرات النموذج

	GDPP	S	K	G	EXBALANCE
Mean	3.021566	5.372877	311601.6	12.99327	-8.372140
Median	2.525668	5.439958	285682.2	11.52832	-8.248353
Maximum	10.78415	13.22532	655849.9	25.32884	-1.359984
Minimum	-1.283898	1.476036	93676.87	7.660510	-17.85714
Std.dev.	2.362167	3.175620	134263.2	3.622518	4.129264
Skewness	0.913738	0.381056	0.541509	1.565485	-0.391490
Kurtosis	4.161878	2.129041	2.595655	5.645829	2.589641
Jarque- Bera	8.988457	2.567151	2.561479	32.20650	1.497783
Probability	0.011173	0.277045	0.277832	0.000000	0.472890

المصدر: اعداد الباحثة من خلال البرنامج الاحصائي Eviews12

5-2-2. نتائج اختبار استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات Stationary tests:

يبدأ التحليل بالتأكد من عدم وجود أي متغير متكامل من الدرجة الثانية أو أعلى، وذلك من خلال اختبار ADF على الاختلاف الأول لكل سلسلة، تتمثل إحدى الطرق السهلة للقيام بذلك في إنشاء مجموعة لكل المتغيرات، ثم إجراء اختبار جذر الوحدة على المجموعة، مع تحديد أن الاختبار يجب أن يتم على سلسلة فردية، ويمكن ايضاح ذلك من خلال جدول (5-2):

جدول (5-2) Intermediate ADF test results D(group01)

Series	Prob.	Lag	Max Lag	Obs
D(GDPP)	0.0000	0	0	44
D(G)	0.0017	0	0	44
D(EXBALANCE)	0.0000	0	0	44
D(K)	0.0005	0	0	44
D(S)	0.0000	0	0	44

المصدر: اعداد الباحث اعتمادا على البرنامج الاحصائي EViews 12

نجد أن قيمة p-value أقل من 5% لكل سلسلة؛ لذلك نرفض فرض العدم، أي لا يوجد جذر وحدة، وذلك عند مستوى معنوية 5%. وفقاً للاختبار الذي تم إجراؤه على الاختلافات الأولى، فإننا نستنتج أنه لا توجد جذر وحدة في الاختلافات الأولى، وبالتالي يجب أن تكون كل سلسلة إما I (0) أو I(1). يتم التأكد من درجة تكامل كل متغير من خلال إجراء اختبار

Phillips Perron test (PP) ،Augmented Dickey Fuller Test (ADF) لكل متغير على حدة، وجاءت نتائج الاختبارين بالجدول (3-5) كالتالي:

جدول (3-5) نتائج اختبار (ADF)، (pp) لمتغيرات الدراسة

without Trend and intercept		Trend and intercept		Intercept		TEST	Variables
First Differences	Level	First Differences	Level	First Differences	Level		
-12.70729* (0.0000)	-2.44635** (0.0155)	-12.85737* (0.0000)	-4.319534* (0.0068)	-12.68858* (0.0000)	-3.797578* (0.0058)	ADF	GDPP
-12.20157* (0.0000)	-2.511535** (0.0131)	-13.81154* (0.0000)	-4.353380* (0.0062)	-12.46921* (0.0000)	-3.743193* (0.0065)	PP	
-7.698231* (0.0000)	-1.664212ns (0.0903)	-7.513815* (0.0000)	-2.226636ns (0.4639)	-7.631872* (0.0000)	-2.266704ns (0.1869)	ADF	S
-7.718742* (0.0000)	-1.652309ns (.02925)	-7.531736* (0.0000)	-2.21768ns (0.4686)	-7.651695* (0.0000)	-2.257673ns (0.1898)	PP	
-4.453145* (0.0000)	1.028299ns (0.9177)	-4.446141* (0.0049)	-2.166085ns (0.4962)	-4.636747* (0.0005)	-1.038214ns (0.7315)	ADF	K
-4.451580* (0.0000)	0.935845ns (0.9044)	-4.364586* (0.0062)	-2.295713ns (04276)	-4.552564* (0.0007)	-1.081091ns (0.7152)	PP	
-3.975759* (0.0002)	-2.121994** (0.0339)	-4.354548* (0.0063)	-3.71605** (0.0316)	-4.224237* (0.0017)	-3.311456** (0.0203)	ADF	G
-3.876989* (0.0003)	-3.199363* (.0020)	-4.354548* (0.0063)	-3.957231** (0.0175)	-4.139470* (0.0022)	-4.184660* (0.0019)	PP	
-6.690661* (0.0000)	-1.724292ns (0.0801)	-6.492407* (0.0000)	-2.820338ns (0.1979)	-6.607039* (0.0000)	-2.893557ns (0.0540)	ADF	EXBALANCE
-7.581524* (0.0000)	-1.750191ns (0.0760)	-7.332388* (0.0000)	-2.97773ns (0.1496)	-7.462746* (0.0000)	-2.940970** (0.0486)	PP	

*: مستوي معنوية 1%. **: مستوي معنوية 5%. ns: غير معنوية.

المصدر: اعداد الباحث اعتمادا على البرنامج الاحصائي EViews 12.

يبين الجدول(3-5) نتائج اختبار جذر الوحدة لكل من (ADF) واختبار (PP)عند المستوي الأصلي والفرق الأول وتبين استقرار السلاسل الزمنية لكل من معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي للفرد GDPP، الانفاق الحكومي الاستهلاكي كنسبة من الناتجG عند المستوي الأصلLevel ، حيث أن قيمة(t) المحسوبة أقل من (t) الجدولية. استقرار السلاسل الزمنية لكل من الدعم الحكوميS ، اجمالي رأس المال الثابت K، الميزان الخارجي/صافي الصادرات EX BALANCE بعد أخذ الفرق الأول لها. ويمكن تلخيص النتائج السابقة في الجدول (5-4):

جدول رقم (4-5) درجة تكامل متغيرات الدراسة

Order of integrati-on	Stationary	Variables
I (0)	Level	GDPP
I (1)	First Differences	S
I (1)	First Differences	K
I (0)	Level	G
I (1)	First Differences	EXBALANCE

المصدر: اعداد الباحث اعتمادا على البرنامج الاحصائي EViews 12.

ومع هذا الاختلاف في درجة تكامل المتغيرات بين الســـكون (0) I والتكامل من الدرجة الأولي(1) I ، يتم استخدام نموذج "ARDL–Bounds Test" لاختبار العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات وتقدير معلمات الأجلين القصير والطويل.

5-2-3. نتائج نموذج ARDL:

يكون المتغير التـابع معـدل النمو في النـاتج المحلي الإجمـالي للفرد GDPP، والمتغيرات المســـتقلة هي: الدعم الحكومي كنســـبة من الناتج المحلي الإجمالي S، اجمالي رأس المال الثابت للفرد k، الانفاق الحكومي الاســـتهلاكي G، الميزان الخارجي EXBALANCE، تم اختيار فترة ابطاء (1)، ويوضح الجدول(5-5) نتائج نموذج ARDL:

جدول (5-5) نموذج ARDL

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDPP(-1)	0.174815	0.140091	1.247871	0.2204
G	0.065699	0.424415	0.154800	0.8779
G(-1)	0.251512	0.364341	0.690320	0.4945
EXBALANCE	0.191287	0.111238	1.719622	0.0943
EXBALANCE (-1)	-0.220264	0.109400	-2.013381	0.0518
K	2.15E-05	7.69E-06	2.799362	0.0083
K (-1)	-2.04E-05	7.48E-06	-2.723363	0.0100
S	0.119751	0.148475	0.806539	0.4254
S (-1)	-0.103903	0.157969	-0.657746	0.5150
C	-2.616379	2.582667	-1.013053	0.3180
R-squared	0.573634	Mean dependent var		2.942833
Adjusted R-squared	0.463998	S.D. dependent var		2.327019
S.E. of regression	1.703661	Akaike info criterion		4.096567
Sum squared resid	101.5862	Schwarz criterion		4.498047
Log likelihood	-82.17275	Hannan-Quinn criter.		4.246234
F-statistic	5.232131	Durbin-Watson stat		1.970122
Prob(F-statistic)	0.000161			

المصدر: اعداد الباحث اعتمادا على البرنامج الاحصائي EViews 12

5-2-4.نتائج تقديرات (ARDL-bound test) كمدخل للتكامل المشترك:

لقد تبين أن السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة مستقرة عند درجات مختلفة، فبعضها عند I (0) وبعضـــها عند I (1)، لذلك ســيتم اجراء اختبار الحدود ARDL-bound test أو ما يســـمي نموذج الانحـدار الـذاتي ذو الفجوات الزمنيـة الموزعـة Auto-regressive Distributed lag Models، كما أنه يمكننا من تقدير نتائج الأجلين الطويل والقصـير معا في نفس الوقت، وأيضا يمكننا من فصل تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل. ويستخدم

اختبار الحدود لاختبار مدي وجود علاقة طويلة الاجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، ويقترح Pesaran استخدام اختبار F (F- test) لاختبار فرض العدم والفرض البديل.

$H_1 : \delta_1 \neq \delta_2 \neq \delta_3 \neq \delta_4$ يوجد تكامل مشترك

$H_0 : \delta_1 = \delta_2 = \delta_3 = \delta_4$ لا يوجد تكامل مشترك

وحتى يمكننا رفض فرض العدم اي يوجد تكامل مشـــترك، يجب أن تكون قيمة احصـــائية F المحســوبة أكبر من الحد الأعلى للقيمة الحرجة F (الحد الأعلى للقيمة الحرجة يقابل افتراض أن كل المتغيرات تتبع I (1)، والحد الأدنى للقيمة الحرجة يقابل افتراض أن كل المتغيرات تتبع I (0))، ويمكن إيضاح معلمات الأجل الطويل ونتائج اختبار الحدود من خلال الجدول(6-5):

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
G	0.384413	0.195089	1.97045	0.0567
EXBALANCE	-0.035116	0.104007	-0.337629	0.7377
K	1.38E-06	4.06E-06	0.339523	0.7362
S	0.019205	0.152067	0.126295	0.9002
C	-3.170659	3.051686	-1.038986	0.3059
F-Bounds Test				
Test statistic	Value	Signification	I (0)	I (1)
F-statistic	6.002139	10%	2.2	3.09
K	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37

المصدر: اعداد الباحث اعتمادا على البرنامج الاحصائي EViews 12.

وبالتالي تكون معادلة الانحدار المقدرة على النحو التالي:

$$GDPp = -3.170 + 0.3844G + 0.0192S + 0.000138K - 0.0351EXBALANCE + U_t$$

نلاحظ من خلال بيانات الجزء الأسفل من الجدول السابق؛ والذي يوضح نتائج اختبار الحدود، أن قيمة إحصـــائية F المحســوبة تعادل 6.002139 وهي أكبر من القيم الحرجة عند جميع مستويات المعنوية، وبالتالي نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل بوجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج أي وجود علاقة طويلة الأجل بين معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي للفرد والمتغيرات التفسيرية للدراسة.

ويشـير الجزء الأعلى من الجدول السـابق التقديرات طويلة الأجل؛ والتي توضـح أن هناك علاقة إيجابية غير معنوية بين اجمالي رأس المال الثابت ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي للفرد، حيث تؤدي زيادة رأس المال الثابت بنســـبة 1% إلي زيادة الناتج المحلي الإجمالي للفرد بنسبة 0.000138%. هناك علاقة إيجابية غير معنوية بين الانفاق الحكومي الاســـتهلاكي ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي للفرد، حيث أن زيادة الانفاق الحكومي الاستهلاكي بنسبة 1% تؤدي إلي زيادة الناتج المحلي الإجمالي للفرد بنسبة 0.384%.

وتوجد علاقة إيجابية غير معنوية بين الدعم الحكومي ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي للفرد، حيث أن زيادة الدعم الحكومي بنسبة 1% تؤدي إلي زيادة الناتج المحلي الإجمالي للفرد بنسبة 0.019%. كما توجد علاقة سلبية غير معنوية بين الميزان الخارجي ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي، حيث أن كل زيادة في الميزان الخارجي بنسبة 1% يترتب عليها انخفاض الناتج المحلي الإجمالي للفرد بمقدار 0.035%.

5-1-4. نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ Error Correction Model (ECM):

بعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل، يمكننا تقدير العلاقة بين متغيرات النموذج باستخدام نموذج تصحيح الخِطأ (ECM) والذي يمكننا من تقدير العلاقة بين المتغيرات في الأجلين الطويل والقصير، وهو عبارة عن البواقي residuals من نموذج الأجل الطويل المؤجلة لفترة واحدة ويرمز له CointEq (-1). ويمثل (ECM) سرعة التعديل نحو التوازن في الأجل الطويل، حيث يتم تصحيح انحرافات قيم الأجل القصير عن توازن الأجل الطويل تدريجيًا بواسطة ECT_{t-1} من خلال سلسلة من التعديلات الجزئية على الأجل القصير، يوضح الجدول رقم (7-5) نموذج تصحيح الخطأ ومعلمات الأجل القصير:

جدول (7-5) نموذج تصحيح الخطأ (ECM)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
D(G)	0.065699	0.273350	0.240349	0.8115
D(EXBALANCE)	0.191287	0.094317	2.028140	0.0502
D(K)	2.15E-05	6.77E-06	3.176896	0.0031
D(S)	0.119751	0.128970	0.928521	0.3595
CointEq (-1) *	-0.825185	0.128625	-6.415413	0.0000

المصدر: اعداد الباحث اعتمادا على البرنامج الاحصائي EViews 12.

ويتضح من خلال الجدول السابق أن حد الخطأ ذات قيمة سالبة ومعنوية احصائيا وتبلغ (0.825185-)، أي أن سرعة تعديل أخطاء الأجل القصير نحو التوازن طويل الأجل تبلغ 82.25185% سنوياً. كما يتضح وجود علاقة إيجابية غير معنوية بين كل من الدعم الحكومي، الانفاق الحكومي الاستهلاكي ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي للفرد، حيث أن زيادة كل منهم بمقدار وحدة واحدة تؤدي إلي زيادة الناتج المحلي الإجمالي للفرد بنسبة 0.119%، 0.065% على التوالي. وجود علاقة إيجابية معنوية بين راس المال الثابت والناتج المحلي الإجمالي للفرد، حيث أن كل زيادة في رأس المال الثابت بمقدار وحدة واحدة تؤدي إلي زيادة

الناتج المحلي الإجمالي للفرد بنسبة 0.000215%. هناك علاقة إيجابية غير معنوية بين الميزان الخارجي ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي للفرد، حيث أن زيادة الميزان الخارجي بمقدار وحدة واحدة يترتب عليه زيادة الناتج المحلي الإجمالي للفرد بنسبة 0.191%.

5-3. تقييم النموذج:

بعد عرض نتائج اختبار الحدود كمدخل للتكامل المشترك وتقدير معلمات نموذج (ARDL) في الأجلين القصير والطويل، تأتي خطوة الاختبارات التشخيصية وجودة التوفيق لملائمة مقدرات النموذج.

5-3-1. اختبار جودة التوفيق والمعنوية الإحصائية للنموذج:

وتعرف جودة التوفيق بمقدرة النموذج على التفسير، وتتمثل في قيمة معامل التحديد R-Squared والتي بلغت 0.5736، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة (الدعم الحكومي، رأس المال الثابت، الانفاق الحكومي الاستهلاكي، الميزان الخارجي) تفسر 57.4% من التغيرات في المتغير التابع (معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي للفرد). كما تميز النموذج بالمعنوية الإحصائية، إذ بلغت القيمة الاحتمالية لإحصائية(F) 0.00016 وهي أقل من 1%، بما يعني الدلالة الإحصائية للعلاقة المقدرة عند مستوي معنوية 1%.

5-3-2. الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات multicollinearity:

يمكن إيضاح ذلك من خلال الجدول رقم (5-8):

جدول (5-8) الارتباط الخطي بين المتغيرات

	G	EXBALANCE	K ([14])	S
G	1	0.517570	0.65089	0.456820
EXBALANCE	0.517570	1	0.233536	0.343412
K	0.65089	0.233536	1	0.076794
S	0.456820	0.343412	0.076794	1

المصدر: اعداد الباحث اعتمادا على البرنامج الاحصائي EViews 12.

ويتضح من الجدول السابق عدم وجود ارتباط خطي بين متغيرات الدراسة(الدعم الحكومي، والانفاق الحكومي الاستهلاكي، واجمالي رأس المال الثابت، والميزان الخارجي).

[14] تم قسمة راس المال الثابت علي عدد السكان لتجنب مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات.

5-3-3. اختبار Breusch- Godfrey Correlation LM test للارتباط الذاتي بين البواقي:

وتعني مشكلة الارتباط الذاتي (Autocorrelation) أن البواقي تكون مترابطة زمنيًا، ويقوم هذا الاختبار على أن فرض العدم ينص على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي في مقابل الفرض البديل بوجود مشكلة الارتباط الذاتي، وفيما يلي نتائج اختبار Breusch- Godfrey للارتباط الذاتي:

جدول (5-9) نتائج اختبار Breusch- Godfrey correlation LM Test

F-statistic	1.253668	**Prob. F (1,34)**	0.2707
Obs*R-squared	1.600260	**Prob. Chi-square (1)**	0.2059

المصدر: اعداد الباحث من خلال البرنامج الاحصائي EViews 12

وتوضح نتيجة الاختبار أن إحصائية P-value لإحصائية F تساوي 0.2707؛ أي أكبر من 5%، وهذا يعني قبول فرض العدم وأن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي.

5-3-4. اختبار ARCH لعدم ثبات تباين البواقي:

تعني مشكلة عدم ثبات التباين(Heteroskedasticity) أن تباين البواقي غير ثابت؛ أي أن متوسط الفرق بين المشاهدات يزيد أو ينقص بشكل كبير مع مرور الزمن. يقوم هذا الاختبار على أن فرض العدم ينص على عدم وجود مشكلة عدم ثبات تباين البواقي، في مقابل الفرض البديل بوجود مشكلة عدم ثبات التباين، وفيما يلي نتائج اختبار ARCH:

جدول (5-10): نتائج اختبار ARCH

F-statistic	0.014229	**Prob.F(1,42)**	0.9056
Obs*R-squared	0.014902	**Pro.chi-square(1)**	0.9028

المصدر: اعداد الباحث من خلال البرنامج الاحصائي EViews 12

وتوضح نتيجة الاختبار أن إحصائية P-value لإحصائية F تساوي 0.9056؛ أي أكبر من 5%، وهذا يعني قبول فرض العدم وأن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ثبات التباين.

5-3-5. اختبار Jarque-Bera :

يهدف هذا الاختبار الي التأكد من أن البواقي بالنموذج تأخذ شكل التوزيع الطبيعي المعتدل **Normality** أم لا، ويقوم هذا الاختبار على أن فرض العدم ينص على أن البواقي تتبع التوزيع المعتدل في مقابل الفرض البديل أن البواقي لا تتبع التوزيع المعتدل، وفيما يلي نتائج الاختبار:

شكل (5-1) التوزيع الطبيعي للبواقي

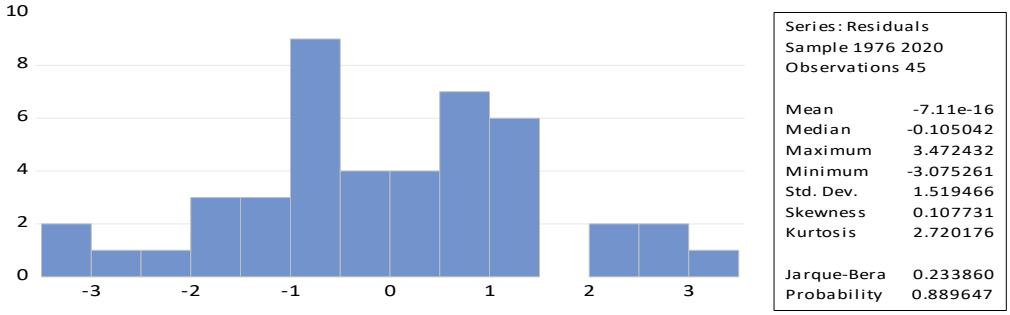

المصدر: اعداد الباحث من خلال البرنامج الإحصائي EViews 12.

وتوضح نتيجة الاختبار أن قيمة P-value تساوي (0.88964)؛ أي أكبر من 5%، مما يشير الي قبول فرض العدم وأن البواقي تتبع التوزيع المعتدل.

5-3-6. اختبار (CUSUMQ- CUSUM) للاستقرار الهيكلي لمقدرات نموذج(ARDL):

يهدف هذا الاختبار إلى التأكد من الاستقرار الهيكلي لمعلمات الأجلين القصير والطويل، أي خلو البيانات المستخدمة من وجود تغييرات هيكلية عبر الزمن. ويتم ذلك من خلال كل من اختبار المجموع التراكمي للبواقيRecursive Cumulative sum of Residual ، واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي Cumulative Sum Of Recursive Residual Of Squares. ونتائج هذا الاختبار موضحة في الشكل البياني (2-5)، (3-5):

شكل (5-2) نتائج اختبار المجموع التراكمي للبواقي **شكل(5-3) نتائج اختبار المجموع التراكمي لمربع البواقي**

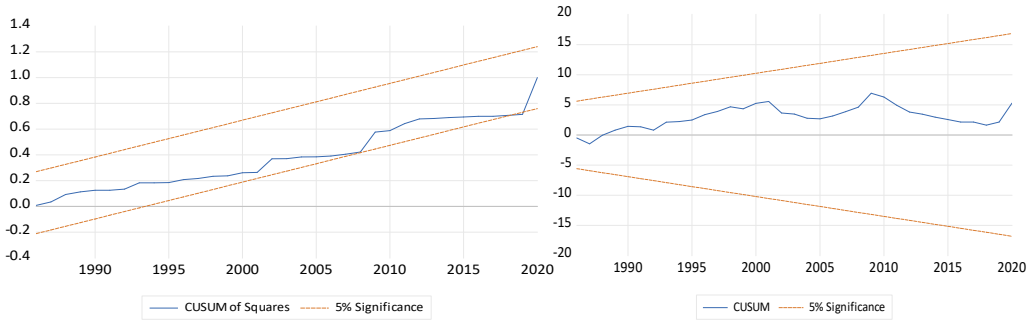

المصدر: اعداد الباحث من خلال البرنامج الإحصائي EViews 12.

يتضح من الشكل البياني أن اختبار كل من CUSUM, CUSUMQ لهذا النموذج يقع داخل الحدود الحرجة عند مستوي معنوية 5% مما يدل على الاستقرار الهيكلي للمعلمات المقدرة لنموذج (ARDL)، أي أن المعاملات المقدرة لنموذج تصحيح الخطأ مستقرة خلال المدة الزمنية محل الدراسة.

ويتضح من الاختبارات السابقة أن النموذج خالي من المشاكل القياسية المتمثلة في عدم وجود ارتباط ذاتي، عدم وجود مشكلة عدم ثبات التباين، عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي بين المتغيرات التفسيرية، بالإضافة إلى اتباع الأخطاء العشوائية التوزيع المعتدل الطبيعي، واستقرار النموذج وعدم التحيز.

6. النتائج والتوصيات والأبحاث المستقبلية:

استهدفت الدراسة تناول واختبار تأثير الدعم الحكومي على معدل النمو الاقتصادي في مصر ، لذلك تضمنت الدراسة شقين : أحداهما نظري يتعلق بالتعرف على الدراسات النظرية والتجريبية للدعم ، مبررات الدعم وتكاليفه وجهود الحكومة للنهوض بمنظومة الدعم ؛ بينما يمثل الأخر الشق التطبيقي ، وذلك من خلال إجراء دراسة تطبيقية تضمنت اختبار العلاقة بين الدعم الحكومي ومعدل النمو الاقتصادي مقاساً بمعدل النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة(1975-2020). وسيعرض الباحث في الجزء التالي نتائج البحث العملية والنظرية، والتوصيات على النحو التالي:

6-1. النتائج:

لقد توصل البحث في شقه **النظري** إلى عدة استنتاجات هي:

- تؤدي برامج الضمان الاجتماعي -كأحد أنواع المدفوعات التحويلية والتي ينطبق نتائجها على الدعم- إلي زيادة الاستثمار في رأس المال البشري، ومن ثم التأثير الإيجابي على النمو، وذلك إذا كان الهدف الأساسي هو تربية الطفل وتعليمه بشكل جيد، ولكن إذا كان الهدف هو عدد الأطفال؛ فإنها تؤدي إلى انخفاض الاستثمار في رأس المال البشري، والتأثير بالسلب على معدل النمو الاقتصادي. كما يؤثر الضمان الاجتماعي غير الممول بشكل إيجابي وسريع على معدل النمو الاقتصادي مقارنة بالضمان الاجتماعي الممول.

- نظام دعم الغذاء المصري موجه ذاتيًا للفقراء لأنه يدعم السلع "الرديئة"، ومن أهمها الخبز البلدي المدعم، ومن ثم فإن رفع سعر الخبز أو إلغاؤه يضر بالمستوي المعيشي للأسر الفقيرة؛ خاصة فقراء الحضر، حيث أن هناك ارتباط قوي بين الفقر وانعدام الأمن الغذائي، فارتفاع أسعار المواد الغذائية يؤدي إلى مزيد من الفقر، لذلك لابد وأن يكون الإصلاح مصحوباً بخطة تعويضية للتقليل من تأثير ازالة الدعم على الفقراء؛ وذلك من خلال تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي وزيادة المدفوعات التعويضية للفئات المتضررة.
- يحتل دعم الطاقة الجانب الأكبر من الدعم، وهو ما أثر بالسلب في الانفاق على الجوانب الأخرى من الانفاق مثل الانفاق على التعليم والصحة، والانفاق على دعم المواد الغذائية وبرامج الحماية الاجتماعية. كما ان دعم الطاقة يمثل نسبة كبيرة من إجمالي المصروفات العامة والناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يمثل عبء على الموازنة العامة للدولة، وبالتالي التأثير بالسلب على أداء الاقتصاد المصري.
- دفع زيادة العجز في الموازنة العامة الدولة نحو إصلاح منظومة دعم الطاقة، فتبنت الدولة برنامج اصلاح اقتصادي شامل بداية من عام 2014، تضمن التخلص التدريجي من دعم الطاقة وتوفير الحماية الاجتماعية للفئات المتضررة من إزالة الدعم.
- ساهمت جهود الحكومة لإصلاح منظومة الدعم في التخفيف من حدة التسرب في الدعم، ووصول الدعم لمستحقيه والتوجه تدريجيًا نحو مبدا العدالة الاجتماعية، كما أدي تخفيض دعم الطاقة إلى تخفيف الضغط على الموازنة العامة، والتركيز على المشروعات الحيوية كالصحة والتعليم. بالإضافة إلي زيادة الدعم الموجهة نحو الغذاء وزيادة برامج الحماية الاجتماعية كبرنامج تكافل وكرامة.

كما توصل البحث في شقه **العملي** إلى وجود علاقة إيجابية ولكنها غير معنوية بين الدعم الحكومي ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي للفرد كمؤشر لمعدل النمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل، وقد يمكن ارجاع ذلك إلى أن قيام الحكومة بتوفير الغذاء بأسعار مناسبة للطبقات الفقيرة وحماية الطبقات الفقيرة من الوقوع تحت خط الفقر. كما أن توفير برامج الحماية الاجتماعية، التي ساعدت على الاهتمام بالتعليم والصحة والاستثمار في رأس المال البشري، بالإضافة هناك علاقة وطيدة بين تقديم الدعم والاستقرار السياسي. كل هذه الأمور تؤدي إلي تحسين معدل النمو الاقتصادي، وقد ترجع عدم معنوية الدعم الحكومي إلى أن أدوات السياسة المالية كثيرة ولا تقتصر على الدعم فقط.

6-2. التوصيات:

في ضوء الدراسة النظرية والعملية، وما توصل إليه البحث من نتائج؛ يوصى الباحث بالآتي:

- إنشاء قاعدة بيانات شاملة ودقيقة يتم مراجعتها وتحديثها بصفة دورية، ويتم وضعها بناء على خريطة الفقر التي توضح الأماكن التي تزيد فيها نسبة الفقر، بالإضافة إلى تشديد الرقابة والمتابعة المستمرة لمنافذ بيع السلع التموينية، حتى يسهل تحديد الفئات المستحقة للدعم.
- العمل على التحسين المستمر لجودة السلع والخدمات المدعمة، حتى يتيح للمستهلك حرية الاختيار فيما بين السلع، ومن ثم زيادة الكفاءة الاستهلاكية.
- الانتقال من الدعم العيني إلى الدعم النقدي، حيث ساهم اعتماد الحكومة على نظام الدعم العيني في عدم وصول الدعم لمستحقيه واستفادة الطبقات الغنية على حساب الطبقات الفقيرة، كما أدي نظام الدعم العيني إلى الإسراف والمغالاة في استهلاك السلع التموينية، وذلك لوجود فجوه بين عدد المستفيدين من دعم الخبز والمستفيدين من دعم السلع التموينية. في حين أن نظام الدعم النقدي يساعد على رفع الكفاءة الاقتصادية من خلال وجود سعر واحد معروف ومعلن للسلعة يتحدد وفقاً لتفاعل قوي العرض والطلب في السوق.
- الاستمرار والتوسع في برامج الدعم النقدي المشروط، وتستحق الأسرة الدعم النقدي المشروط مقابل الوفاء بشروط معينة، مثل الحاق الأطفال بالتعليم، الاهتمام بالرعاية الصحية. وتساعد هذه البرامج علي تحسين نمط توزيع الدخل وتخفيف حدة الفقر في الأجل القصير، والتشجيع على الاستثمار في رأس المال البشري وتحقيق النمو الاقتصادي في الأجل الطويل.
- الاستمرار في توفير الحماية الاجتماعية عند إزالة أو تخفيض الدعم، وذلك للتخفيف من حدة الأثار السلبية للدعم وتعويض الأسر المتضررة من إزالة الدعم.

- توجيه وفورات دعم الطاقة نحو المشروعات الحيوية مثل التعليم والصحة والبنية التحتية لما لها من أثار إيجابية على معدل النمو الاقتصادي.
- الاهتمام بتشجيع الاستثمار في مجال الطاقة المتجددة بدلاً من تقديم الدعم لمصادر الطاقة التقليدية التي تضر بالبيئة، بالإضافة إلى الاهتمام بالبحث والتطوير.
- رفع مكافأة نقاط تبديل رغيف الخبز، لتشجيع المستهلكين علي ترك الزيادة عن حاجاتهم بدلاً من استخدام الخبز في تغذية الدواجن والحيوانات مما يساهم في تحقيق الكفاءة الاستهلاكية.
- أن يتم تحديد المستحقين للدعم بناءً على دخل معين للأسرة، ومن زاد دخله عن هذا الحد لا يحصل على الدعم؛ مع الأخذ في الاعتبار أصحاب الملكية الزراعية.

6-3. الأبحاث المستقبلية:

- دراسة مقارنة لتأثير سياسة الدعم الحكومي على معدل النمو الاقتصادي قبل وبعد إصلاح منظومة الدعم.
- دراسة تأثير إصلاح دعم الطاقة على معدل النمو الاقتصادي.
- دراسة تأثير التدخل المالي للدولة من خلال الدعم على استقرار الأسعار والرفاهية.
- العلاقة بين دعم الغذاء والكفاءة في توزيع الدخول.
- الحد من التسرب في الدعم وعلاقته بالفقر.
- العلاقة بين دعم الصحة والتعليم ومعدل النمو الاقتصادي.
- العلاقة بين الدعم الحكومي والكفاءة الاستهلاكية.

مراجع البحث:

أولاً: المراجع العربية.

- أبوزيد، مها محمود. 2019. "نظام الدعم النقدي المشروط وعدالة توزيع الدخول". **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية 56(3): 153-186.**
- أبو العز، نهلة أحمد. 2022. "أثر تنمية رأس المال البشرى على إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت في مصر: دراسة قياسية خلال الفترة 1991-2019". **المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية 3(2): 131-159.**
- إسماعيل، طارق. 2018. "سياسات الدعم الحكومي في الدول العربية". **صندوق النقد العربي-الدائرة الاقتصادية والفنية؛ متاح على موقع www.amf.org.ae.**
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. 2014. "مستقبل الطاقة في مصر". **متاح على موقع www.campas.gov.eg.**
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. 2014. "دراسة الخبز البلدي المدعم في مصر". **متاح على موقع www.campas.gov.eg.**
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2020. بحث الدخل والانفاق والاستهلاك. **متاح على موقع www.campas.gov.eg.**
- الحارونى، محمد السيد على. 2012. **"**مدى اختلال هيكل الدعم في مصر وعلاقته بعجز الموازنة العامة للدولة". **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة- كلية التجارة- جامعة عين شمس (4): 666-700.**
- الخطيب، ممدوح عوض. 2008. "أثر الدعم الحكومي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية". **مجلة دراسات اقتصادية: السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودية، 7(14): 1-34.**
- الشربيني، إبراهيم زكريا عطا؛ حسين، وجدي محمود. 2012. "برنامج الإصلاح الاقتصادي وانعكاسه على أسعار الطاقة". **المجلة المصرية للدراسات التجارية-كلية التجارة- جامعة المنصورة 36(2): 119-143.**

- الفقي، محمد سعد & علي، إسلام عبد السلام. 2020. "دراسة العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة 1966-2018 دراسة قياسية". **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة 50(2):191-224.**
- المحلاوي، شعبان عبده أبو العز.2014."دعم الطاقة في مصر الإشكالية واستراتيجية الإصلاح". **مجلة البحوث الاقتصادية والقانونية-كلية الحقوق-جامعة المنصورة (56):974-1023.**
- المركز المصري لدراسات السياسات العامة. 2019. "دليل سياسات الدعم في مصر". **صادر عن برنامج الحرية الاقتصادية بالمركز المصري لدراسات السياسات العامة.**
- المركز المصري لدراسات السياسات العامة. 2019. "أثر خفض دعم الطاقة على قطاعي التعليم والصحة". **صادر عن برنامج الحرية الاقتصادية بالمركز المصري لدراسات السياسات العامة.**
- المركز المصري لدراسات السياسات العامة. 2018. "الحد من دعم الطاقة في مصر". **صادر عن برنامج الحرية الاقتصادية بالمركز المصري لدراسات السياسات العامة.**
- الملاحي، رحاب محمد أنور. 2017. "**نحو معالجة الاختلال المؤسسي والتشريعي في قطاع الطاقة في مصر**". رسالة ماجستير غير منشورة – معهد التخطيط القومي.
- المعهد التونسي للدراسات الإستراتيجية. 2019. "منظومة الدعم في تونس". **متاح على الرابطالتالي:**
https://www.admin.ites.tn/api/uploads/files/4be34e56752396b972b929a.a528adcad.pdf
- أمين، محمود أحمد. 2013. "سياسة الدعم الحكومي في مصر: المشاكل والحلول". **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة- كلية التجارة – جامعة عين شمس (3): 1-33.**
- بيت الحكمة. 2012. "الدعم في مصر: المشكلة والحل". **بيت الحكمة للدراسات الإستراتيجية** (3): 1-38.
- جابر، الحسن جمال. 2018. "الآثار الاقتصادية للخفض التدريجي لدعم المواد البترولية في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي وانعكاساتها على عجز الموازنة العامة في مصر خلال الفترة 2001/2000-2006/ 2007". **ورقة عمل بالمؤتمر الطلابي الثالث لقطاع شئون**

التعليم والطلاب بعنوان "الابتكار والإبداع لطلاب البكالوريوس والليسانس بالجامعات المصرية والعربية والافريقية" في 1/أبريل2018، جامعة بنى سويف.

- حجاج، الشيماء. 2020. "أثر إصلاحات دعم الطاقة على الأداء الاقتصادي المصري مع الإشارة لتجارب بعض الدول". **مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة 21(4): 39-76.**
- حلمي، أمنية. 2005. "كفاءة وعدالة سياسة الدعم في مصر". **المركز المصري للدراسات الاقتصادية- ورقة عمل رقم (105).**
- جنون، عبد الرحمن.2021. **"دراسة قياسية لأثر الدعم الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)** ". رسالة ماجستير – كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التيسير –جامعة العربي بن مهيدي.
- سالمان، عمر عبد الحميد؛ سليمان، عمرو؛ بربري، محمود مجدي. 2014. "سياسات إصلاح دعم الطاقة مع التطبيق على الاقتصاد المصري". **المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية -كلية التجارة وإدارة الأعمال- جامعة حلوان 28(2): 215-241.**
- سلام، محمد عبد النبي محمد. 2014. "تحليل وقياس العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي تكوين رأس المال الثابت دراسة مقارنة بين مصر والسعودية". **مجلة البحوث المالية والتجارية-كلية التجارة- جامعة بورسعيد.** متاح على الرابط: https://www.researchgate.net/publication/307578480
- سلامه، فتح الله رجب فتح الله. 2016. **"سياسة دعم الطاقة في مصر بين اعتبارات العدالة الاجتماعية والكفاءة الاقتصادية"**. رسالة ماجستير غير منشورة – كلية التجارة- جامعة الإسكندرية.
- طالبي، صلاح الدين. 2014. "الفشل السوقي والتدخل الحكومي (حالة الاقتصاد الجزائري)". **الملتقى الوطني الأول حول: السياسات الاقتصادية العمومية في جامعة محمد خيضر بسكر بالجزائر. متاحةعلى**
https://www.researchgate.net/publication/341281404_alfshl_alswqy_w_altdkhl_alhkwmy_halt_alaqtsad_aljzayry

- عبد الحليم، عصام حسنى. 2017. "تقييم نظام الدعم في الاقتصاد المصري خلال الفترة 2001/2002-2012/2013". **مجلة البحوث القانونية والاقتصادية- كلية الحقوق- جامعة المنوفية 27(45): 527-627.**
- عليوة، زينب توفيق السيد. 2016. "تقييم أثر الدعم الحكومي على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة من 1990-2014". **مجلة بحوث اقتصادية عربية- الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية 22(74): 7-46.**
- عودة، محمد حسن. 2013. "**العلاقة بين الدعم الحكومي والرفاهية الاقتصادية في العراق خلال المدة 1975-2011**". رسالة ماجستير غير منشورة- كلية الإدارة والاقتصاد- جامعة البصرة.
- قابيل، ماجد عبد العظيم حسن. 2017. "آثار ترشيد الدعم على خفض عجز الموازنة العامة خلال الفترة 2011 -2016". **مركز الاستقلال للدراسات الإستراتيجية والاستشارات (7): 44-71.**
- لعيسوف، سمير؛ والزين، باركة محمد. (2020). "أثر سياسة دعم الطاقة على النمو الاقتصادي في الدول النامية: دراسة قياسية باستخدام بيانات البانل خلال الفترة 2018 - 2010". مجلة **مجاميع المعرفة 6(2):46-61.**
- ليبتون، ديفيد.2013."أثر إصلاح الدعم على أسعار الطاقة: المسار المستقبلي". **صندوق النقد الدولي.**
- محارب، عبد العزيز قاسم. 2017. "الدعم: صوره، وأنواعه، وآثاره". **مجلة المال والتجارة- نادى التجارة (577): 11-46.**
- محمد، مصطفى عبد الباسط حسن؛ نوير، عبد السلام. 2018. "سياسات الدعم الحكومي في مصر وأثرها على الاستقرار السياسي والاجتماعي". **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية- كلية التجارة- جامعة أسيوط (64): 237-266.**
- محمد. وائل فوزي عبد الباسط. 2012. "مدى كفاءة نظام الدعم في مصر للحد من مشكلة الفقر". **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة- كلية التجارة- جامعة عين شمس (2): 1-46.**

- مختار، أحمد موسي. 2020. "دور الدولة في إصلاح منظومة دعم السلع التموينية خلال الفترة من2016-2020". **المركزي العربي للبحوث والدراسات، متاح على موقع** http://www.acrseg.org/41774.
- مصطفى، أمينة أمين قطب. 2016. "دراسة اقتصادية للعلاقة التكاملية المشتركة بين الدعم الغذائي ومعدل التضخم في مصر". **مجلة الزقازيق للبحوث الزراعية- كلية الزراعة- جامعة الزقازيق 43(5):1837-1852.**
- مركز مصر للدراسات الاقتصادية والإستراتيجية. 2019. "سياسات الدعم في مصر وسبل الإصلاح في ضوء التجارب الدولية- دراسة تحليلية لبعض القطاعات الأساسية المختارة (الصحة، والتعليم، والنقل، والطاقة)". **وحدة الدراسات الاقتصادية بالتعاون مع وحدة الدراسات الدولية-مركز مصر للدراسات الاقتصادية والإستراتيجية.**
- نجا، على عبد الوهاب. 2012. "محددات النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة 1970-2009؛ دراسة تحليلية قياسية". **مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية- كلية الحقوق- جامعة الإسكندرية 1(1): 569-632.**
- الموازنات العامة للدولة. سنوات مختلفة.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2013.
- وزارة التضامن الاجتماعي. إنجازات خلال الفترة 2014-2021.

ثانياً: المراجع الإنجليزية.

- Abdalla, M., & S. Al-Shawarby. 2017. "The Tamween Food Subsidy System in Egypt Evolution and Recent Implementation Reforms". **In The 1.5 billion People Question: Food, Vouchers, or Cash Transfers, ed. Harold Alderman, Ugo Gentilini, and Ruslan Yemtsov**. Washington, DC: World Bank.
- Abdelwahab, A. 2015. "Elimination of Energy Subsidy Proposed Plan to Eliminate Subsidy on Petroleum Substances". **The Egyptian Center for Public Policy Studies**.
- Abrantes, P. 2015. "The Economic Value of Bus Subsidy". **European Transport Conference 2014; from Sept-29 to Oct-1, Transportation Research Procedia 8: 247 – 258**.
- Adams, R. 2000. "Self-Targeted Subsidies: The Distributional Impact of the Egyptian Food Subsidy System". **The World Bank**.
- Afonso, O. & A. Silva. 2012. "Non-Scale Endogenous Growth Effects of Subsidies for Exporters". **Economic Modelling 29: 1248–1257**.
- Ahmed A.U. & H.E Bouis. 2002. "Weighing What's Practical: Proxy Means Testing for Targeting Food Subsidies in Egypt". **Food Consumption and Nutrition Division of the International Food Policy Research Institute**, Discussion Paper BRIEFS, Discussion Paper 132.
- Alderman.H. 1988. **"Part III: Food Subsidies in Egypt: Benefit Distribution and Nutritional Effects"** from a book by Per Pinstrup-Andersen. "Food Subsidies in Developing Countries Costs, Benefits, And Policy Options". International Food Policy Research Institute.
- Al-Shawarby S. & H. El-Laithy. 2010. "Egypt's Food Subsidies: Benefit Incidence and Leakages". **Social and Economic Development Group, Middle East and North Africa Region**, The World Bank. Available at: http://dar.aucegypt.edu/handle/10526/3211.
- Banerjee, S., H. El-Laithy, P. Grifn, K. Clarke, & M. Hallouda. 2017. "Energy Subsidies and the Path Toward Sustainable Reform in the Arab Republic of Egypt". In: Verne, Araar, A. (Eds.), The Quest for Subsidies Reforms in the Middle East and North Africa Region: A

Microsimulation Approach to Policy Making. Natural Resource Management and Policy. **World Bank, Cham, Switzerland**.

- Barro, R. 1974. "Are Government Bonds Net Wealth?". **Journal of Political Economy, 82(6): 1095-1117**.
- Breisinger C., P. Al-Riffai, O. Ecker, R. Abuismail, J. Waite, N. Abdelwahab, A. Zohery, H. El-Laithy, & D. Armanious. 2013. "Tackling Egypt's Rising Food Insecurity in a Time of Transition". **Joint IFPRI-WFP Country Policy note with CAMPAS**.
- Breisinger, C., A. Mukashov, M. Raouf, & M. Wiebelt. 2019. "Energy Subsidy Reform for Growth and Equity in Egypt: The Approach Matters". **Energy Policy 129: 661- 671**.
- Castel, V. 2012. "Reforming Energy Subsidies in Egypt". **African Development Bank Group**. **Available at: https://www.afdb.org**.
- Cunningham, S. 2011. "Understanding market failures in an economic development context". **Mesopartner Monograph, 4, 11.**
- Egypt Network for Integrated Development. 2012. "Subsidies and the Social Safety Net in Egypt". Available at: https://socialprotection.org/discover/publications/subsidies-and-social-safety-net-egypt
- Ehrlich, I., & J. Kim. 2005. "Social Security, Demographic Trends, and Economic Growth: Theory and Evidence from the International Experience". **Working Paper 11121, Available at: https://www.nber.org/papers/w11121**
- Elshennawy, A. 2014. "The Implications of Phasing Out Energy Subsidies in Egypt". **Journal of Policy Modeling, 36(5): 855-866**.
- Elsayed, A.L. 2015. "The Impact of Government Size on Economic Growth". **Journal of Management and Finance 35(1), 31-44**.
- Feldstein, M. 1974. "Social Security, Induced Retirement, and Aggregate Capital Accumulation". **Journal of political economy, 82(5): 905-926**.
- Ginn, W., & Pourroy, M. 2022. "The contribution of food subsidy policy to monetary policy in India". **Economic Modelling, 113, 105904**.

- Griffinn, P., T. Laursen, & J. Robertson. 2016. "Egypt-Guiding Reform of Energy Subsidies Long-Term". **Macroeconomics and Fiscal Management Global Practice Group& Middle East and North Africa Region, Policy Research Working Paper 1-23.**
- Hammam, R. M. 2010. "**Determinants of Egypt's Economic Growth for the Period 1985-2007**". Master's Thesis, the American University in Cairo. AUC Knowledge Fountain. https://fount.aucegypt.edu/etds/898.
- Holton, C. J. 2012. **"What are the effects of fossil-fuel subsidies on growth, the environment and inequality".** Msc Dissertation Presented at the School of Economics, University of Nottingham.
- Hosni, R., & R. Ramadan. 2018. "Food Subsidy or Cash Transfer: Impact of the Food Subsidy Reform on Egyptian Households". **New Medit, 17(3): 1-14. : Mediterranean Journal of Economics, Agriculture and Environment= Revue Méditerranéenne d'Economie Agriculture et Environment.**
- Jackson, E. A., & Jabbie, M. 2020. "Understanding market failure in the developing country context". I**n Decent Work and Economic Growth (pp. 1095-1105). Cham: Springer International Publishing.**
- Kotlikoff, L., & L. Summers. 1981. "The Role of Intergenerational Transfers in Aggregate Capital Accumulation". **Journal of political economy, 89(4), 706-732**.
- Li, Y., X. Shi, & B. Su. 2017. "Economic, Social and Environmental Impacts of Fuel Subsidies: A Revisit of Malaysia". **Energy Policy, 110, 51-61**.
- Lin, B. & Z. Jiang. 2011. "Estimates of Energy Subsidies in China and Impact of Energy Subsidy Reform". **Energy Economics 33: 273- 283**.
- Lin, B., & Y. Kuang. 2020. "Household heterogeneity impact of removing energy subsidies in China: Direct and indirect effect". **Energy Policy 147: 1-18**.
- Liu, G., X. Zhang, W. Zhang, & D. Wang. 2019." The impact of government subsidies on the capacity utilization of zombie firms". **Economic Modelling 83: 51–64**

- Modigliani, F. 1988. "The Role of Intergenerational Transfers and Life Cycle Saving in the Accumulation of Wealth". **Journal of Economic Perspectives, 2(2), 15-40**.
- Mundaca, G. 2017. "Energy Subsidies, Public Investment and Endogenous Growth". **Energy Policy, 110, 693-709**.
- Puente, S. 2003. "On the Role of Education Subsidies". **Available at**: **https://scholar.google.com.eg/scholar?q=On+the+Role+of+Education+Subsidies+by+Puente+2003&hl=ar&as_sdt=0&as_vis=1&oi=scholart**
- Rohac, D. 2013. "Solving Egypt's Subsidy Problem". **Policy Analysis CATO Institute 741: 1-24**.
- Sarrakh, R., S. Renukappa, S. Suresh, & S. Mushatat. 2020. "Impact of Subsidy Reform on the Kingdom of Saudi Arabia's Economy and Carbon Emissions". **Energy Strategy Reviews 28: 1-10**.
- Shindo, Y. 2010. "The effect of education subsidies on regional economic growth and disparities in China". **Economic Modelling, 27(5), 1061-1068.**
- World Trade Report. 2006. "Exploring the Links Between Subsidies, Trade and the WTO". **World Trade Organization**, **Available at:** https://www.wto.org
- Zhang, J. 1995. "Social Security and Endogenous Growth". **Journal of Public Economics 58: 185-213**.

ثالثاً: المواقع الالكترونية.

- https://enterprise.press/ar/stories/2020/06/10/1
- https://gate.ahram.org.eg/News/2332610.aspx
- https://www.almasryalyoum.com/news/details/2064840
- https://www.moss.gov.eg/arpxeg/Pages/research.as